

أَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ

لِلْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِيِّينَ

٢٢

وَبِهَامِشِهِ

نَوَاحِي السُّبُحَاتِ

فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ أَحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ

سَيِّحُ الْحَمْدِ فِي عَصْرِ

مُحَمَّدٍ الْخَافِظِ الْبُتَّانِي

بِتَخْرِيجِ

الْخَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَرُوفِيِّ وَالسَّيِّدِ مَرْغِيٍّ الزَّيْبِيِّ

دار الغرب

العلمية والثقافية والتربوية

بدمشق

ومن آدابها : أن تقوم بكل خدمة في الدار تقدر عليها فقد روى عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها أنها قالت : « تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير فرسه وناضحه فكنت أعلف فرسه وأكفيه مؤنته وأسوسه وأدق النوى لناضحه وأعلفه واستقي الماء وأخرز غربه وأعجن وكنت أنقل النوى على رأسي من ثلثي فرسخ حتى أرسل إلى أبو بكر بجارية فكفتني سياسة الفرس فكأنما أعتقني » (١٥٧٥).

ولقيت رسول الله صلی الله علیه وسلم يوماً ومعه أصحابه والنوى على رأسي فقال صلی الله علیه وسلم أخ أخ لينخ ناقة ويحملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته وكان أغير الناس فعرف رسول الله صلی الله علیه وسلم أنني قد استحييت فجئت الزبير فحكيت له ما جرى فقال والله لحملك النوى على رأسك أشد على من ركوبك معه .

تم كتاب (آداب النكاح) بحمد الله ومنه وصلى الله على كل عبد مصطفى

ويتلوه إن شاء الله تعالى كتاب (آداب الكسب والمعاش)

وهو الكتاب الثالث من ربيع العادات

★ ★ ★

(١٥٧٥) حديث: قالت أسماء رضي الله عنها : « تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير فرس وناضح فكنت أعلف فرسه الحديث » متفق عليه وهذا لفظ البخاري في النكاح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخمس مقتصرًا على قصة النوى ورواه النسائي في عشرة النساء .

كتاب آداب الكسب والمعاش وهو الكتاب الثالث من ربيع العادات

ويشتمل على خمسة أبواب هي :

- (الباب الأول) : في فضل الكسب والحث عليه .
- (الباب الثاني) : في علم صحيح البيع والشراء والمعاملات .
- (الباب الثالث) : في بيان العدل في المعاملة .
- (الباب الرابع) : في بيان الإحسان فيها .
- (الباب الخامس) : في شفقة التاجر على نفسه ودينه .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب آداب الكسب والمعاش وهو الكتاب الثالث من ربيع العادات

من كتاب إحياء علوم الدين

نحمد الله حمد موحد انمحق فى توحيدہ ما سوى الواحد الحق وتلاشى ونمجده
تمجيد من يصرح بأن كل شىء ما سوى الله باطل ولا يتحاشى وإن كل من فى
السموات والأرض لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ولا فراشا ونشكره إذ رفع السماء
لعباده سقفا مبنيا ومهد الأرض بساطا لهم وفراشا ، وكور الليل على النهار فجعل الليل
لباسا وجعل النهار معاشا ، لينتشروا فى ابتغاء فضله ويتنعشوا به عن ضراعة الحاجات
انتعاشا ، ونصلى على رسوله الذى يصدر المؤمنون عن حوضه رواء بعد ورودهم عليه
عطاشا ، وعلى آله وأصحابه الذين لم يدعوا فى نصرة دينه تشمرا وانكماشاً ، وسلم
تسليما كثيرا .

(أما بعد) : فإن رب الأرباب ومسبب الأسباب ، جعل الآخرة دار الثواب
والعقاب ، والدنيا دار التمهّل والاضطراب ، والتشمر والاكتساب وليس التشمر فى
الدنيا مقصورا على المعاد دون المعاش بل المعاش ذريعة إلى المعاد ومعين عليه فالدنيا
مزرعة الآخرة ومدرجة إليها .

والناس ثلاثة : رجل شغله معاشه عن معاده فهو من الهالكين ، ورجل شغله
معاده عن معاشه فهو من الفائزين والأقرب إلى الاعتدال هو الثالث الذى شغله معاشه
لمعاده فهو من المقتصدين ، ولن ينال رتبة الاقتصاد من لم يلزم فى طلب المعيشة منهج
السداد ولن يتهض من طلب الدنيا وسيلة إلى الآخرة وذريعة ما لم يتأدب فى طلبها

بآداب الشريعة وها نحن نورد آداب التجارات والصناعات وضروب الاكتسابات وستنها ونشرحها في خمسة أبواب :

(الباب الأول) : في فضل الكسب والحث عليه .

(الباب الثاني) : في علم صحيح البيع والشراء والمعاملات .

(الباب الثالث) : في بيان العدل في المعاملة .

(الباب الرابع) : في بيان الإحسان فيها .

(الباب الخامس) : في شفقة التاجر على نفسه ودينه .

الباب الأول

فى فضل الكسب والحث عليه

(أما من الكتاب) فقله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ (النبا : ١١) .

فذكره فى معرض الامتنان وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾

(الاعراف : ١٠) .

فجعلها ريك نعمة وطلب الشكر عليها . وقال تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا

مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (البقرة : ١٩٨) .

وقال تعالى : ﴿ وَءَاخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (المزمل : ٢٠) .

وقال تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة : ١٠) .

(وأما الأخيار) : فقد قال ﷺ : « من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهمة فى

طلب المعيشة » (١٥٧٦) .

وقال عليه السلام : « التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين

والشهداء » (١٥٧٧) .

(١٥٧٦) حديث : قال ﷺ : « من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهمة فى طلب المعيشة » رواه الطبرانى فى الأوسط وأبو نعيم فى الحلية وقد تقدم الكلام عليه قريبا فى كتاب النكاح .

(١٥٧٧) حديث : قال ﷺ : « التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء » . قال

العراقى : رواه الترمذى والحاكم من حديث أبى سعيد قال الترمذى حسن وقال الحاكم إنه

من مراسيل الحسن ولا بن ماجه والحاكم نحوه من حديث ابن عمر . اهـ .

وقال عليه السلام : « من طلب الدنيا حلالا وتعففا عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » (١٥٧٨).

« وكان عليه السلام جالسا مع أصحابه ذات يوم فنظروا إلى شاب ذى جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا ويح هذا لو كان شبابه وجلده فى سبيل الله فقال عليه السلام : لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة ويغنيها عن الناس فهو فى سبيل الله وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو فى سبيل الله وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو فى سبيل الشيطان » (١٥٧٩).

وقال مرتضى : أورده الترمذى والحاكم فى البيوع وزاد الترمذى بعد قوله حسن غريب ولكن لفظهما مع النبيين والصديقين والشهداء ولذا قال الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول بعد أن أخرجه إنما لحق بدرجتهم لأنه احتضى بقلبه من النبوة والصدقية والشهادة . وقال العراقى : ولابن ماجه والحاكم نحوه من حديث ابن عمر يشير به إلى حديثه عندهما بلفظ التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة أخرجاه فى البيوع قال الحاكم صحيح واعترضه ابن القطان وهو من رواية كثير بن هشام وهو وأن خرج له مسلم ضعفه أبو حاتم وغيره . اهـ .

وقال مرتضى : ومن روى له أحد الشيخين **فقد جاوز القدر ولا يستمع فيه يوم لا يفتح الأبواب** فى التفسير والخطب من حديث أنس التاجر الصدوق تحت **ظل العرش يوم القيامة** وعند ابن الجار فى حديث ابن عباس **التاجر الصدوق لا يفتح من أبواب الجنة** .

(١٥٧٨) حديث : قال عليه السلام : « من طلب الدنيا حلالا وتعففا عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » (١٥٧٨) . وقال العراقى : رواه أبو الشيخ فى الغواب وأبو نعيم فى الحلية والبيهقى فى شعب الإيمان من حديث أبى هريرة بسند ضعيف . اهـ :

وقال مرتضى : أورده أبو نعيم فى ترجمة ابن السكك عن الثوري عن الحجاج بن فوافصة عن مكحول عن أبى هريرة بلفظ **من طلب الدنيا حلالا استعففا عن المسألة وسعيا على العلم وتلطفا على جاره بعثه الله يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر** ومن طلب حلالا مكثرا بها مفاخرا لقي الله وهو عليه غضبان ثم قال غريب من حديث مكحول لا أعلم له راويا عنه إلا الحجاج وهو عند الخطيب والديلمى بلفظ **من طلب مكسبه من مال الحلال يكف بها وجهه عن مسألة الناس** وويله عياله جاء يوم القيامة مع النبيين والصديقين هكذا وأشار بأصبعه السبابة والوسطى .

(١٥٧٩) حديث : « كان عليه السلام جالسا مع أصحابه ذات يوم فنظروا إلى شاب ذى جلد وقوة وقد =

وقال ﷺ : « إن الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغنى بها عن الناس ويبغض العبد يتعلم العلم يتخذه مهنة » (١٥٨٠) .

وفي الخبر : « إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف » (١٥٨١).

بكر يسعى فقالوا ويح هذا لو كان شبابه وجلده فى سبيل الله تعالى فقال ﷺ : لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى لنفسه ليكفها عن المسألة ويغنيها عن الناس فهو فى سبيل الله وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعفاء ليغنيهم ويكفهم فهو فى سبيل الله وإن كان يسعى مكائرا ومفاخرا فهو فى سبيل الشيطان » هكذا أورده صاحب القوت قال العراقى : رواه الطبرانى فى معاجمه الثلاثة من حديث كعب بن عجرة بسند ضعيف .

وقال مرتضى : ولفظه في الكبير : إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان .

(١٥٨٠) حديث : قال ﷺ : « إن الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغنى بها عن الناس ويبغض العبد يتعلم العلم يتخذه مهنة » ففي المعجم الكبير للطبراني من حديث الجارود بن المعلی
مرفوعاً : من طلب الدنيا بعمل الآخرة طمس وجهه ومحق ذكره وأثبت اسمه في أهل النار
والحديث المذكور أخرجه الشيخان في صحيحهما ، وفي نسخة أخرى : من أخذ العلم لطلب الدنيا
في مستند الفردوس من حديث علي : أن الله يحب أن يرى عبده تعباً في طلب الحلال وفيه
مصلحة بل سهل العطار قال الدارقطني كان يرفع الحديث .

(١٥٨) قال: إن الله يحب المؤمن المحترف. قال العراقي: رواه الطبراني في مسند أبي عدي عن

وقال مرتضى : وكذلك رواه الحكيم الترمذى والبيهقى وقال تفرّد به أبو الربيع عن
عاصم وليا بالقويين وقال ابن الجوزى حديث لا يصح وقال فى الميزان أبو الربيع السمان
قال أحمد مضطرب الحديث والنسائى لا يكتب حديثه والدارقطنى متروك وقال هشام كان
يكتب ثم أورد له ما أنكر عليه هذا الحديث ونقل الزوكشى تضعيفه عن ابن عدى وأقره
وقال الحافظ السيوطى فى سننه متروك وقال الحافظ السخاوى لكن له شواهد .

وقال مرتضى: ومنها ما يروى عن أبي هريرة مرفوعاً أن الله تعالى يحب المؤمن المتخلل المحترف الذي لا يبالي ما لبس رواه البيهقي من طريق ابن نهيق عن عقيل عن يعقوب بن عمنة عن المغيرة بن الاخير عن أبي هريرة قال والصواب عن المغيرة مرسلًا .

وقال عليه السلام : «أحل ما أكل الرجل من كسبه وكل بيع مبرور» (١٥٨٢).

وفى خبر آخر: «أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح» (١٥٨٣).

وقال عليه السلام : «عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق» (١٥٨٤).

(١٥٨٢) حديث : قال عليه السلام : «أحل ما أكل الرجل من كسبه وكل بيع مبرور» هكذا أورده صاحب القوت قال العراقي : رواه أحمد من حديث رافع بن خديج قيل يا رسول الله أى الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور وزواه البزار والحاكم فى رواية سعيد بن عمير عن عمه قال الحاكم صحيح الإسناد قال وذكر يحيى بن سعيد أن عم سعيد البراء بن عازب ورواه البيهقى من رواية سعيد بن عمير مرسلًا وقال هذا هو المحفوظ وخطأ قول من قال عن عمه وكلان عن البخارى ورواه أحمد والحاكم من رواية جميع يزعم عن خاله أبى بردة وجميع ضعيف والله أعلم . اهـ.

وقال مرتضى : وروى ابن عساكر من حديث ابن عمر سئل رسول الله عليه السلام عن أطيب الكسب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور هكذا هو فى نسخة الجامع الكبير للسيوطى ابن عمر وأخاله مصحفا عن ابن عمير والله أعلم .

(١٥٨٣) حديث : «أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح» قال العراقي : رواه أحمد من حديث أبى هريرة بلفظ خير الكسب كسب العامل إذا نصح وسنده حسن . اهـ.

وقال مرتضى : وكذلك رواه البيهقى والديلمى وابن خزيمة وقال الهيثمى رجاله ثقات ولفظهم كسب يد العامل .

(١٥٨٤) حديث : قال عليه السلام : «عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق» هكذا فى القوت . قال العراقي : رواه إبراهيم الحربى فى غريب الحديث من حديث نعيم بن عبد الرحمن بلفظ تسعة أعشار الرزق فى التجارة ورجاله ثقات ونعيم هذا قال فيه ابن منده ذكر فى الصحابة ولا يصح وقال أبو حاتم الرازى وابن حبان أنه تابعى فالحديث مرسل . اهـ.

وقال مرتضى : وكذلك رواه سعيد بن منصور فى سننه من حديثه ومن حديث يحيى بن جابر الطائى مرسلًا بزيادة والعشر فى المواشى وفى رواية بدل المواشى : السائبات قال الزمخشري وهى التاج فمرجهما واحد ونعيم بن عبد الرحمن أزوير مقبول من الطبقة الثانية ويحيى بن جابر الطائى قاضى حمص صدوق كذا فى الكاشف وفى التقريب ثقة يرسل كثيرا قال الماوردى وإنما كانت التجارة تسعة أعشار الرزق لأنها فرع لما دتى التاج والزرع وهى نوعان تطلب فى الحضر من غير نقلة ولا سفر والثانى تطلب فى المال بالأسفار ونقلة إلى الأمصار وكلاهما مما يحتاجه الخاص والعام .

وروى أن عيسى عليه السلام رأى رجلاً فقال ما تصنع قال : أتعبد قال : من يعولك قال : أخى ، قال : أخوك أعبد منك .

وقال نبينا ﷺ : « إني لا أعلم شيئاً يقربكم من الجنة ويبعدكم من النار إلا أمرتكم به وإني لا أعلم شيئاً يباعدكم من الجنة ويقربكم من النار إلا نهيتكم عنه وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب أمر بالإجمال في الطلب ولم يقل اتركوا الطلب ثم قال في آخره ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تطلبوه بمعصية الله تعالى فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته » (١٥٨٥).

وقال ﷺ : « الأسواق موائد الله تعالى فمن أتاها أصاب منها » (١٥٨٦).

(١٥٨٥) حديث : قال نبينا ﷺ : « إني لا أعلم شيئاً يقربكم من الجنة ويبعدكم من النار إلا أمرتكم به ولا أعلم شيئاً يباعدكم من الجنة ويقربكم من النار إلا نهيتكم عنه وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب » ثم قال في آخره ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله تعالى فإن الله تعالى لا ينال ما عنده من الرزق وغيره بمعصيته . قال العراقي : رواه ابن أبي الدنيا في القناعة والحاكم من حديث ابن مسعود ذكره شاهد الحديث أبي حميد وجابر وصححهما على شرط الشيخين وهما مختصران ورواه البيهقي في المدخل وقال إنه منقطع . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه أبو نعيم في الحلية من حديث أبي أمامة بلفظ أن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصيته فإن الله تعالى لا ينال ما عنده إلا بطاعته ورواه الطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بلفظ نفث روح القدس في روعي أن نفساً لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها فأجملوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعصية الله فإن الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته .

(١٥٨٦) حديث : قال ﷺ : « الأسواق موائد الله تعالى فمن أتاها أصاب منها » ، قال العراقي : رويناه في الطيوريات من قول الحسن البصري ولم أجده مرفوعاً . اهـ .

وقال مرتضى : وهكذا هو في القوت قال أبو عمرو بن العلاء قال الحسن فساقه .

وقال عليه السلام: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه» (١٥٨٧).

وقال عليه السلام: «من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر» (١٥٨٨).

(وأما الآثار) (١٥٨٩): فقد قال لقمان الحكيم لابنه يا بني استغن بالكسب الحلال عن الفقر فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال رقة في دينه وضعف في عقله وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به .

(١٥٨٧) حديث: قال عليه السلام: «لأن يأخذ أحدكم حبله» وفي رواية حبلًا وفي أخرى أحبله بالجمع «فيحتطب» وفي مسلم فيحطب بغير تاء أي يجمع الحطب «خير له من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فسأله أمرا دنيويا أعطاه أو منعه» متفق عليه من حديث أبي هريرة ولفظ البخاري «والذي نفسى بيده لأن يأخذ أحد حبله ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق خير له من أن يسأل الناس» وفي لفظ له «خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه» وليس عند مسلم «والذي نفسى بيده» وعنده «فيحطب» بغير تاء الافتعال ومثله رواية النسائي إلا أنه قال «فيحتطب» كما عند البخاري وقد روى ابن جرير في تهذيبه من حديث أبي هريرة لا يفتح أحد على نفسه باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر لأن يأخذ أحدكم أحبله فيأتي الجبل فيحتطب على ظهره فيبيع فيأكل خير له من أن يسأل الناس معط أو مانع .

(١٥٨٨) حديث: قال عليه السلام: «من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر» قال العراقي: رواه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري بلفظ ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر أو كلمة نحوها وقال حسن صحيح . اهـ .

وقال مرتضى: وفي التهذيب لابن جرير من حديث أبي هريرة من فتح باب مسألة فتح الله له باب فقر في الدنيا والآخرة ومن فتح باب عطية ابتغاء رحمة الله أعطاه الله خير الدنيا والآخرة وفي لفظ له أيضا لا يفتح أحد على نفسه باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر . . . الحديث وقد ذكر قريبا قبل هذا الحديث .

(١٥٨٩) وأما الآثار: أ- قال لقمان الحكيم لابنه رضى الله عنهما: يا بني استغن بالكسب الحلال عن الفقر فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال رقة في دينه وضعف في عقله وذهاب مروءته . وقد ورد: لا دين لمن لا مروءة له وأعظم من هذه الخصال استخفاف الناس به، واحتقارهم له وازدراؤهم لحاله وهذا القول نقله صاحب القوت . =

وقال عمر رضي الله عنه لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة .

وكان زيد بن مسلمة يغرس في أرضه فقال له عمر رضي الله عنه أصبت استغن عن الناس يكن أصون لدينك وأكرم لك عليهم كما قال صاحبكم أحية :

فلن أزال على الزوراء أغمرها إن الكريم على الإخوان ذو المال

ب- قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، نقله صاحب القوت والإسماعيلي والذهبي كلاهما في مناقب عمر .

ج- قال ابن مسعود رضي الله عنه : أنى لأكره الرجل فارغاً لا في أمر دينه ولا في أمر دنياه، ولفظ القوت إنى لأمقت الرجل أراه فارغاً لا في عمل دنياه ولا في عمل آخرته وفي الحلية لأبى نعيم من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن يحيى بن وثاب قال : قال ابن مسعود إنى لأكره أن أرى الرجل فارغاً لا في عمل دنياه ولا آخره ومن طريق أبي معونة عن الأعمش عن المسيب بن رافع قال قال عبد الله بن مسعود: إنى لأمقت الرجل أن أراه فارغاً ليس في شيء من عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة .

د- في القوت روي عن حماد بن زيد قال : قال أيوب هو ابن تيممة السخثياني البصري: كسب فيه شيء ولفظ القوت فيه بعض الشيء أحب إلى من سؤال الناس ولفظ القوت من الحاجة إلى الناس وهو مصداق قوله عليه السلام : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوا أو منعوا » وقد تقدم قريباً ويروى أن إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى ركب البحر مرة للغزو فبينما هم كذلك إذ جاءت ريح عاصفة في البحر فقال أهل السفينة لإبراهيم بن أدهم أما ترى هذه الشدة فقال: ليس هذه شدة إنما الشدة الحاجة إلى الناس رواه صاحب الحلية ولفظ القوت حدثنا عن موسى بن طريف قال ركب إبراهيم بن أدهم البحر فأخذهم ريح عاصف أشرفوا على الهلكة فقالوا يا أبا إسحاق أما ترى ما نحن فيه من الشدة قال أو هذه شدة قالوا فأى شدة الشدة قال الحاجة إلى الناس، وقال أيوب السخثياني لما ذكره قال لي أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ثقة فاضل كثير الإرسال مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومائة الزم السوق فإن الغنى من العافية، أخرجه البيهقي وابن عساكر من طريق أيوب السخثياني قال : قال أبو قلابة احفظ عني ثلاث خصال إياك وأبواب السلطان وإياك ومجالس أصحاب الأهواء والزم سوقك فإن الغنى من العافية وأورده صاحب القوت مقتصراً على الجملة الأخيرة وتبعه المصنف وزاد في تفسيره : يعنى الغنى عن الناس والله أعلم .

هـ - قول النبي صلوات الله عليه : « إن الله جعل رزقى تحت ظل رمحى » الحديث قال العراقي : رواه أحمد من حديث ابن عمر بلفظ رزقى تحت ظل رمحى .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه إني لأكره أن أرى الرجل فارغا لا في أمر دنياه ولا في أمر آخرته .

وسئل إبراهيم عن التاجر الصدوق أهو أحب إليك أم المتفرغ للعبادة قال التاجر الصدوق أحب إليّ لأنه في جهاد يأتيه الشيطان من طريق المكيال والميزان ومن قبل الأخذ والعطاء فيجاهده وخالفه الحسن البصري في هذا .

وقال عمر رضي الله عنه ما من موضع يأتيني الموت فيه أحب إلي من موطن أتسوق فيه لأهلي أبيع وأشتري وقال الهيثم : ربما يبلغني عن الرجل يقع في فأذكر استغنائي عنه فيهنون ذلك علي .

وقال أيوب كسب فيه شيء أحب إلي من سؤال الناس وجاءت ريح عاصفة في البحر فقال أهل السفينة لإبراهيم بن أدهم رحمه الله وكان معهم فيها أما ترى هذه الشدة فقال ما هذه الشدة إنما الشدة الحاجة إلى الناس ، وقال أيوب قال لي أبو قلابة الزم السوق فإن الغنى من العافية يعني الغنى عن الناس .

وقيل لأحمد ما تقول فيمن جلس في بيته أو مسجده وقال لا أعمل شيئا حتى يأتيني رزقي فقال أحمد هذا رجل جهل العلم أما سمع قول النبي ﷺ : « إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي » . وقوله عليه السلام حين ذكر الطير فقال : « تغدو خماسا وتروح بطانا » ^(١٥٩٠) فذكر أنها تغدو في طلب الرزق .

(١٥٩٠) حديث : قوله ﷺ حين ذكر الطير فقال : « تغدو خماسا وتروح بطانا » . قال العراقي : رواه الترمذي وابن ماجه من حديث عمر قال الترمذي حسن صحيح . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه أيضا ابن المبارك وأبوداود الطيالسي وأحمد كلهم في الزهد والنسائي وأبو يعلى والحاكم وصححه وأقره الذهبي ورواه أيضا ابن حبان والبيهقي والضياء في المختارة كلهم من حديث عمر رضي الله عنه ولفظهم جميعا لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماسا وتروح بطانا .

وكان أصحاب رسول الله ﷺ : يتجرون في البر والبحر ويعملون في نخيلهم والقدوة بهم وقال أبو قلابة لرجل لأن أراك تطلب معاشك أحب إلى من أن أراك في زاوية المسجد» وروى أن الأوزاعي لقي إبراهيم بن أدهم رحمهم الله وعلى عنقه حزمة حطب فقال له يا أبا إسحاق إلى متى هذا إخوانك يكفونك فقال دعني عن هذا يا أبا عمرو فإنه بلغني أنه من وقف موقف مذلة في طلب الحلال وجبت له الجنة وقال أبو سليمان الداراني ليس العبادة عندنا أن تصف قدميك وغيرك يقوت لك ولكن ابداً برغيفيك فاحرزهما ثم تعبد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه ينادى مناد يوم القيامة أين بغضاء الله في أرضه فيقوم سؤال المساجد فهذه مذمة الشرع للسؤال والالتكال على كفاية الأغيار ومن ليس له مال موروث فلا ينجيه من ذلك إلا الكسب والتجارة .

(فإن قلت) : فقد قال ﷺ : « ما أوحى إلى أن أجمع المال وكن من التاجرين ولكن أوحى إلى أن سبح بحمد ربك وكن من الساجدين واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » (١٥٩١).

(١٥٩١) حديث : قال ﷺ : « ما أوحى إلى أن أجمع المال وكن من التاجرين ولكن أوحى إلى أن سبح بحمد ربك وكن من الساجدين ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ » قال العراقي : رواه ابن مردويه في التفسير من حديث ابن مسعود بسند فيه لين . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه الحاكم في تاريخه عن أبي ذر مرفوعاً بلفظ ما أوحى إلى أن أكون تاجراً ولا أن أجمع المال مكائراً ولكن أوحى إلى أن سبح . إلخ وهو في الحلية لأبي نعيم عن أبي مسلم الخولاني مرسل بلفظ ما أوحى إلى أن أجمع المال وأكون من التاجرين والباقي سواء يشير بذلك إلى ما رواه البيهقي في الشعب بإسناد حسن إلى الحسن البصري رفعه مرسل حب الدنيا رأس كل خطيئة ورواه الديلمي في الفردوس عن علي مرفوعاً وهو أيضاً عند البيهقي في الزهد وأبي نعيم في ترجمة الثوري من الحلية من قول عيسى ابن مريم عليهما السلام وعند ابن أبي الدنيا في مكاييد الشيطان له من قول مالك بن دينار وعند ابن يونس في ترجمة سعد بن مسعود التحيبي من تاريخ مصر له من قول سعد وجزم ابن تيمية بأنه من قول جندب البجلي رضي الله عنه وفي معنى هذه الجملة ما رواه الديلمي من حديث أبي هريرة مرفوعاً أعظم الآفات لشيب أمتي حبه الدنيا وجمعهم الدنانير والدراهم لا خير في كثير ممن جمعها إلا من سلطه الله على هلاكها في الحق .

وقيل لسلمان الفارسي أوصنا فقال: من استطاع منكم أن يموت حاجا أو غازيا أو عامراً لمسجد ربه فليفعل ولا يموتن تاجرا ولا خائنا .

(فالجواب) : أن وجه الجمع بين هذه الأخبار تفصيل الأحوال فنقول لسنا نقول التجارة أفضل مطلقا من كل شيء ولكن التجارة إما أن تطلب بها الكفاية أو الثروة والزيادة على الكفاية فإن طلب منها الزيادة على الكفاية لاستكثار المال وادخاره لا يصرف إلى الخيرات والصدقات فهي مذمومة لأنه إقبال على الدنيا التي حبها رأس كل خطيئة فإن كان مع ذلك ظلما خائنا فهو ظلم وفسق وهذا ما أراده سلمان بقوله لا تمت تاجرا ولا خائنا وأراد بالتاجر طالب الزيادة فأما إذا طلب بها الكفاية لنفسه وأولاده وكان يقدر على كفايتهم بالسؤال فالتجارة تعففا عن السؤال أفضل وإن كان لا يحتاج إلى السؤال وكان يعطى من غير سؤال فالكسب أفضل لأنه إنما يعطى لأنه سائل بلسان حاله ومناد بين الناس بفقره فالتعفف والتستر أولى من البطالة بل من الاشتغال بالعبادات البدنية وترك الكسب أفضل لأربعة عابد بالعبادات البدنية أو رجل له سير بالباطن وعمل بالقلب في علوم الأحوال والمكاشفات أو عالم مشغل بتربية علم الظاهر مما ينتفع الناس به في دينهم كالمفتي والمفسر والمحدث وأمثالهم . أو رجل مشغل بمصالح المسلمين وقد تكفل بأمورهم كالسلطان والقاضي والشاهد فهؤلاء إذا كانوا يكفون من الأموال المرصدة للمصالح أو الأوقاف المسبلة على الفقراء أو العلماء فيقبالهم على ما هم فيه أفضل من اشتغالهم بالكسب ولهذا أوحى إلى رسول الله ﷺ أن سبح بحمد ربك وكن من الساجدين ولم يوح إليه أن كن من التاجرين لأنه كان جامعا لهذه المعاني الأربعة إلى زيادات لا يحيط بها الوصف ولهذا أشار الصحابة على أبي بكر رضي الله عنه بترك التجارة لما ولي الخلافة إذ كان ذلك يشغله عن المصالح وكان يأخذ كفايته من مال المصالح ورأى ذلك أولى ثم لما توفي أوصى برده إلى بيت المال ولكنه رآه في الابتداء أولى ول هؤلاء الأربعة حالتان أخريان :

إحداهما : أن تكون كفايتهم عند ترك المكسب من أيدى الناس وما يتصدق به عليهم من زكاة أو صدقة من غير حاجة إلى سؤال فترك الكسب والاشتغال بما هم فيه أولى إذ فيه إعانة الناس على الخيرات وقبول منهم لما هو حق عليهم أو فضل لهم .

الحالة الثانية : الحاجة إلى السؤال وهذا فى محل النظر والتشديدات التى رويناهما فى السؤال وذمه تدل ظاهرا على أن التعفف عن السؤال أولى وإطلاق القول فيه من غير ملاحظة الأحوال والأشخاص عسير بل هو موكول إلى اجتهاد العبد ونظره لنفسه بأن يقابل ما يلقى فى السؤال من المذلة وهتك المروءة والحاجة إلى الثقل والإلحاح بما يحصل من اشتغاله بالعلم والعلم من الفائدة له ولغيره فرب شخص تكثر فائدة الخلق وفائدته فى اشتغاله بالعلم أو العمل ويهون عليه بأدنى تعريض فى السؤال تحصيل الكفاية وربما يكون بالعكس وربما يتقابل المطلوب والمحذور فينبغى أن يستفتى المرید فيه قلبه وإن أفتاه المفتون فإن الفتاوى لا تحيط بتفاصيل الصور ودقائق الأحوال ولقد كان فى السلف من له ثلثمائة وستون صديقا ينزل على كل واحد منهم ليلة ومنهم من له ثلاثون وكانوا يشتغلون بالعبادة لعلمهم بأن المتكلفين بهم يتقلدون منة من قبولهم لميراثهم فكان قبولهم لميراثهم خيرا مضافا لهم إلى عباداتهم فينبغى أن يدقق النظر فى هذه الأمور فإن أجر الآخذ كأجر المعطى مهما كان الآخذ يستعين به على الدين والمعطى يعطيه عن طيب قلب ومن اطلع على هذه المعانى أمكنه أن يتعرف حال نفسه ويستوضح من قلبه ما هو الأفضل له بالإضافة إلى حاله ووقته فهذه فضيلة الكسب وليكن العقد الذى به الاكتساب جامعا لأربعة أمور الصحة والعدل والإحسان والشفقة على الدين ونحن نعقد فى كل واحد بابا ونبتدئ بذكر أسباب الصحة فى الباب الثانى .

الباب الثاني

**فى علم الكسب بطريق البيع والربا والسلم والإجارة والقراض والشركة
وبيان شروط الشرع فى صحة هذه التصرفات التى هى مدار المكاسب فى الشرع**

اعلم أن تحصيل علم هذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب ولأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وإنما هو طلب العلم المحتاج إليه والمكتسب يحتاج إلى علم الكسب ومهما حصل علم هذا الباب وقف على مفسدات المعاملة فيتقيها وما شذ عنه من الفروع المشكلة فيقع على سبب أشكالها فيستوقف فيها إلى أن يسأل فإنه إذا لم يعلم أسباب الفساد بعلم جملى فلا يدري متى يجب عليه التوقف والسؤال ولو قال لا أقدم العلم ولكنى أصبر إلى أن تقع لى الواقعة فعندها أتعلم واستفتى فيقال له وبم تعلم وقوع الواقعة مهما لم تعلم جل مفسدات العقود فإنه يستمر فى التصرفات ويظنها صحيحة مباحة فلا بد له من هذا القدر من علم التجارة لتمييز له المباح عن المحظور وموضع الاشكال عن موضع البوضوح ولذلك روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يطوف السوق ويضرب بعض التجار بالدرة ويقول لا يبيع فى سوقنا إلا من يفقهه وإلا أكل الربا شاء أم أبى وعلم العقود كثير ولكن هذه العقود الستة لا تنفك المكاسب عنها وهى البيع والربا والسلم والإجارة والشركة والقراض فلنشرح شروطها .

العقد الأول : البيع :

وقد أحله الله تعالى وله ثلاثة أركان العاقد والمعقود عليه واللفظ .

(الركن الأول) : العاقد ؛ ينبغى للتاجر أن لا يعامل بالبيع أربعة الصبى والمجنون

والعبد والأعمى لأن الصبى غير مكلف وكذا المجنون ويبيعهما باطل فلا يصح بيع

الصبي وإن أذن له الولي فيه عند الشافعي وما أخذه منهما مضمون عليه لهما وما سلمه في المعاملة إليهما فضاع في أيديهما فهو المضيع له وأما العبد العاقل فلا يصح بيعه وشراؤه إلا بإذن سيده فعلى البقال والخباز والقصاب وغيرهم أن لا يعاملوا العبيد ما لم تأذن لهم السادة في معاملتهم وذلك بأن يسمعه صريحا أو ينتشر في البلد أنه مأذون له في الشراء لسيدته وفي البيع له فيقول على الاستفاضة أو على قول عدل يخبره بذلك فإن عامله بغير إذن السيد فعقده باطل وما أخذه منه مضمون عليه لسيدته وما تسلمه إن ضاع في يد العبد لا يتعلق برقبته ولا يضمه سيده بل ليس له إلا المطالبة إذا عتق وأما الأعمى فإنه يبيع ويشترى ما لا يرى فلا يصح من ذلك فلنأمره بأن يوكل وكيفا بصيرا ليشتري له أو يبيع فيصح توكيله ويصح بيع وكيله فإن عامله التاجر بنفسه فالمعاملة فاسدة وما أخذه منه مضمون عليه بقيمته وما سلمه إليه أيضا مضمون له بقيمته .

وأما الكافر فتجوز معاملته لكن لا يباع منه المصحف ولا العبد المسلم ولا يباع منه السلاح إن كان من أهل الحرب فإن فعل فهي معاملات مردودة وهو عاص بها ربه وأما الجندية من الأتراك والتركمانية والعرب والأكراد والسراق والخونة وأكلة الربا والظلمة وكل من أكثر ماله حرام فلا ينبغي أن يملك مما في أيديهم شيئا لأجل أنها حرام إلا إذا عرف شيئا بعينه أنه حلال وسيأتى تفصيل ذلك في كتاب الحلال والحرام .

(الركن الثاني : في العقود عليه) :

وهو المال المقصود نقله من أحد العاقلين إلى الآخر ثمنا كان أو مثمنا فيعتبر فيه ستة شروط :

الأول : أن لا يكون نجسا في عينه فلا يصح بيع كلب وخنزير ولا بيع زبل وعذرة ولا بيع العاج والأواني المتخذة منه فإن العظم ينجس بالموت ولا يطهر الفيل بالذبح ولا يطهر عظمه بالتذكية ولا يجوز بيع الخمر ولا بيع الودك النجس المستخرج من الحيوانات التي لا تؤكل وإن كان يصلح للاستصباح أو طلاء السفن ولا بأس ببيع الدهن الطاهر

فى عينه الذى نجس بوقوع نجاسة أو موت فأرة فيه فإنه يجوز الانتفاع به فى غير الأكل وهو فى عينه ليس بنجس . وكذلك لا أرى بأساً ببيع بذر القز فإنه أصل حيوان ينتفع به وتشبيهه بالبيض وهو أصل حيوان أولى من تشبيهه بالروث ويجوز بيع فأرة المسك ويقضى بطهارتها إذا انفصلت من الظبية فى حالة الحياة .

الثانى : أن يكون منتفعا به فلا يجوز بيع الحشرات ولا الفأرة ولا الحية ولا التفات إلى انتفاع المشعبد بالحية وكذا لا التفات إلى انتفاع أصحاب الحلق بإخراجها من السلة وعرضها على الناس .

ويجوز بيع الهرة والنحل وبيع الفهد والأسد وما يصلح لصيد أو ينتفع بجلده ويجوز بيع الفيل لأجل الحمل ويجوز بيع الطوطى وهى الببغاء والطاووس والطيور المليحة الصور وإن كانت لا تؤكل فإن التفرج بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح وإنما الكلب هو الذى لا يجوز أن يقتنى إعجاباً بصورته لنهى رسول الله ﷺ عنه (١٥٩٢) .

ولا يجوز بيع العود والصنج والمزامير والملاهى فإنه لا منفعة لها شرعاً وكذا بيع الصور المصنوعة من الطين كالحيوانات التى تباع فى الأعياد للعب الصبيان فإن كسرها واجب شرعاً وصور الأشجار متسامح بها وأما الثياب والأطباق وعليها صور الحيوانات

(١٥٩٢) حديث : « إنما الكلب هو الذى لا يجوز أن يقتنى إعجاباً بصورته » لنهى رسول الله ﷺ عنه فى قوله « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارياً نقص من عمله كل يوم قيراطان » رواه مالك وابن أبى شيبة وأحمد والشيخان والترمذى والنسائى من حديث ابن عمر وروى مسلم والترمذى والنسائى من حديث أبى هريرة . من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم ورواه الطبرانى فى الكبير من حديث عبد الله بن مغفل وروى ابن حبان عنه فى صحيحه بلفظ من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا حرث نقص من أجره كل يوم قيراط وجاء عن سفيان بن أبى زهير رضي الله عنه رفعه من اقتنى كلباً لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط ورواه مالك وابن أبى شيبة والشيخان والنسائى وابن ماجه وروى ابن ماجه أيضاً من حديث أبى هريرة بلفظ من اقتنى كلباً فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط إلا كلب حرث أو ماشية .

فيصح بيعها وكذا السُّتور وقد قال رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها : « اتخذي منها غمارق » (١٥٩٣).

ولا يجوز استعمالها منصوبة ويجوز موضوعة وإذا جاز الانتفاع من وجه صح البيع لذلك الوجه .

الثالث : أن يكون المتصرف فيه مملوكاً للعائد أو مأذوناً من جهة المالك ولا يجوز أن يشتري من غير المالك انتظاراً للإذن من المالك بل لو رضى بعد ذلك وجب استئناف العقد ولا ينبغي أن يشتري من الزوجة مال الزوج ولا من الزوج مال الزوجة ولا من الوالد مال الولد ولا من الولد مال الوالد اعتماداً على أنه لو عرف لرضى به فإنه إذا لم يكن الرضا متقدماً لم يصح البيع وأمثال ذلك مما يجري في الأسواق فواجب على العبد المتدين أن يحترز منه .

الرابع : أن يكون المعقود عليه مقدوراً على تسليمه شرعاً وحساً فما لا يقدر على تسليمه حساً لا يصح بيعه كالأبق والسماك في الماء والجنين في البطن (١٥٩٤) .

وعسب الفحل وكذلك بيع الصوف على ظهر الحيوان واللبن في الضرع (١٥٩٥) .

لا يجوز فإنه يتعذر تسليمه لاختلاط غير المبيع بالمبيع والمعجوز عن تسليمه شرعاً كالمرهون والموقوف والمستولدة فلا يصح بيعها أيضاً .

(١٥٩٣) حديث : قال رسول الله ﷺ لعائشة : « اتخذي منه غمارق » . متفق عليه من حديثها .

(١٥٩٤) حديث : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الجنين في البطن » - رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وعن أبي هريرة أنه نهى عن بيع الملاقيح والمضامين . رواه البزار بإسناد ضعيف ورواه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلأ .

(١٥٩٥) حديث : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصوف على ظهر الحيوان واللبن في الضرع » . روى عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى أن يباع صوف على ظهر أو لبن في ضرع . وروى أنه ﷺ نهى أن يباع ثمر حتى يطعم وصوف على ظهر ولبن في ضرع أو سمن في لبن ، أخرجه الدارقطني .

وكذا بيع الأم دون الولد إذا كان الولد صغيرا وكذا بيع الولد دون الأم لأن تسليمه تفريق بينهما وهو حرام فلا يصح التفريق بينهما بالبيع (١٥٩٦) .

الخامس : أن يكون المبيع معلوم العين والقدر والوصف أما العلم بالعين فبان يشير إليه بعينه فلو قال بعتك شاة من هذا القطيع أى شاة أردت أو ثوبا من هذه الثياب التى بين يديك أو ذراعا من هذا الكرباس وخذه من أى جانب شئت أو عشرة أذرع من هذه الأرض وخذه من أى طرف شئت فالبيع باطل وكل ذلك مما يعتاده المتساهلون فى الدين إلا أن يبيع شائعا مثل أن يبيع نصف الشيء أو عشره فإن ذلك جائز وأما العلم بالقدر فإنما يحصل بالكيل أو الوزن أو النظر إليه فلو قال بعتك هذا الثوب بما باع به فلان ثوبه وهما لا يدریان ذلك فهو باطل ولو قال بعتك بزنة هذه الصنجة فهو باطل إذا لم تكن الصنجة معلومة ولو قال بعتك هذه الصبرة من الخنطة فهو باطل أو قال بعتك بهذه الصبرة من الدراهم أو بهذه القطعة من الذهب وهو يراها صح البيع وكان تخمينه بالنظر كافيا فى معرفة المقدار وأما العلم بالوصف فيحصل بالرؤية فى الأعيان ولا يصح بيع الغائب إلا إذا سبقت رؤيته منذ مدة لا يغلب التغير فيها والوصف لا يقوم مقام العيان هذا أحد المذهبين ولا يجوز بيع الثوب فى المنسج اعتمادا على الرقوم ولا بيع الخنطة فى سنبها ويجوز بيع الأرض فى قشرته التى يدخر فيها وكذا بيع الجوز واللوز فى القشرة السفلى ولا يجوز فى القشرتين ويجوز بيع الباقلاء الرطب فى قشره للحاجة ويتسامح ببيع الفقاع لجريان عادة الأولين به ولكن نجعله إباحة بعوض فإن اشتراه لبيعه فالقياس بطلانه لأنه ليس مستترا ستر خلقة ولا يبعد أن يتسامح به إذ فى إخراجه إفساده كالرمان وما يستر بستر خلق معه .

(١٥٩٦) حديث : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأم دون الولد إذا كان الولد صغيرا وكذا بيع الولد دون الأم » لما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال لا توله والدته بولدها أخرجه البيهقى فى السير من حديث أبى بكر ؓ وعن أبى أيوب ؓ رفعه من فرق بين والدته وولدها فرق الله عز وجل بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد والترمذى والحاكم وعن عبادة بن الصامت ؓ رفعه لا يفرق بين الأم وولدها قيل إلى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية .

السادس : أن يكون المبيع مقبوضا إن كان قد استفاد ملكه بمعاوضة وهذا شرط خاص وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع مالم يقبض (١٥٩٧).

ويستوى فيه العقار والمنقول فكل ما اشتراه أو باعه قبل القبض فبيعه باطل وقبض المنقول بالنقل وقبض العقار بالتخلية وقبض ما ابتاعه بشرط الكيل لا يتم إلا بأن يكتاله وأما بيع الميراث والوصية والوديعة وما لم يكن الملك حاصلًا فيه بمعاوضة فهو جائز قبل القبض .

الركن الثالث : لفظ العقد فلا بد من جريان إيجاب وقبول متصل به بلفظ دال على المقصود مفهم إما صريح أو كناية فلو قال أعطيتك هذا بذاك بدل قوله بعثك فقال قبلته جاز مهما قصدا به البيع لأنه قد يحتمل الإغارة إذا كان في ثوبين أو دابتين والنية تدفع الاحتمال والتصریح أقطع للخصوصية ولكن الكناية تفيد الملك والحل أيضا فيما يختاره .

ولا ينبغي أن يقرن بالبيع شرطا على خلاف مقتضى العقد فلو شرط أن يزيد شيئا آخر أو أن يحمل المبيع إلى داره أو أشتري الحطب بشرط النقل إلى داره ، كل ذلك فاسدا إلا إذا قرن استجاره على النقل بأجرة معلومة منفردة عن الشراء للمنقول .

ومهما لم يجز بينهما إلا المعاطاة بالفعل دون التلفظ باللسان لم ينعقد البيع عند الشافعي أصلا وانعقد عند أبي حنيفة إن كان في المحقرات ثم ضبط المحقرات عسير .

(١٥٩٧) حديث : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع مالم يقبض » قال العراقي : متفق عليه من حديث ابن عباس . اهـ .

وقال مرتضى : الذي عند البخارى من حديثه أما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع قبل أن يقبض ولفظ مسلم أحسب كل شيء بمنزلة الطعام وعند البيهقي من طريق أبي إسحاق عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد على أهل مكة وقال إني أمرتك على أهل الله بتقوى الله لا يأكل أحدكم من ربح مالم يضمن وأن يبيع أحدكم ما ليس عنده وفي بعض رواياته قال له إنهم عن بيع مالم يقبضوا وربح مالم يضمنوا .

فإن رد الأمر إلى العادات فقد جاوز الناس المحقرات في المعاطاة إذ يتقدم الدلال إلى البزاز يأخذ منه ثوبا ديباجا قيمته عشرة دنائير مثلا ويحمله إلى المشتري ويعود إليه بأنه ارتضاه فيقول له خذ عشرة فيأخذ من صاحبه العشرة ويحملها ويسلمها إلى البزاز فيأخذها ويتصرف فيها ومشتري الثوب يقطعه ولم يجر بينهما إيجاب وقبول أصلا .

وكذلك يجتمع المجهزون على حانوت البيع فيعرض متاعا قيمته مائة دينار مثلا، فيمن يزيد فيقول أحدهم هذا على تسعين ويقول آخر هذا على بخمسة وتسعين ويقول الآخر هذا بمائة فيقال له زن فيزن ويسلم ويأخذ المتاع من غير إيجاب وقبول فقد استمرت به العادات وهذه من المعضلات التي ليست تقبل العلاج إذ الاحتمالات ثلاثة، إما فتح باب المعاطاة مطلقا في الحقير والنفيس وهو محال إذ فيه نقل الملك من غير لفظ دال عليه وقد أحل الله البيع والبيع اسم للإيجاب والقبول ولم يجر ولم ينطلق اسم البيع على مجرد فعل بتسليم وتسلم فبماذا يحكم بانتقال الملك من الجانبين لا سيما في الجواري والعييد والعقارات والدواب النفيسة وما يكثر التنازع فيه إذ للمسلم أن يرجع ويقول قد ندمت وما بعته إذ لم يصدر مني إلا مجرد تسليم وذلك ليس ببيع .

الاحتمال الثاني: أن نسد الباب بالكلية كما قال الشافعي رحمه الله من بطلان العقد وفيه أشكال من وجهين أحدهما أنه يشبه أن يكون ذلك في المحقرات معتادا في زمن الصحابة ولو كانوا يتكلفون الإيجاب والقبول مع البقال والخباز والقصاب لثقل عليهم فعله ولنقل ذلك نقلا منتشرا ولكان يشتهر وقت الأعراض بالكلية عن تلك العادة فإن الأعصار في مثل هذا تتفاوت والثاني أن الناس الآن قد انهمكوا فيه فلا يشتري الإنسان شيئا من الأطعمة وغيرها إلا ويعلم أن البائع قد ملكه بالمعاطاة فأى فائدة في تلفظه بالعقد إذا كان الأمر كذلك .

الاحتمال الثالث : أن يفصل بين المحقرات وغيرها كما قاله أبو حنيفة رحمه الله .

وعند ذلك يتعسر الضبط في المحقرات ويشكل وجه نقل الملك من غير لفظ يدل عليه وقد ذهب ابن سريج إلى تخريج قول للشافعي رحمه الله على وفقه وهو أقرب الاحتمالات إلى الاعتدال ، فلا بأس لو ملنا إليه لمسيس الحاجات ولعموم ذلك بين الخلق ولما يغلب على الظن بأن ذلك كان معتادا في الأعصار الأول فأما الجواب عن الإشكاليين فهو أن نقول أما الضبط في الفصل بين المحقرات وغيرها فليس علينا تكلفه بالتقدير فإن ذلك غير ممكن بل له طرفان واضحان إذ لا يخفى أن شراء البقل وقليل من الفواكه والخبز واللحم من المعدود من المحقرات التي لا يعتاد فيها إلا المعاطاة وطالب الإيجاب والقبول فيه يعد مستقصيا ويستبرد تكليفه لذلك ويستثقل وينسب إلى أنه يقيم الوزن لأمر حقير ولا وجهة له فهذا طرف الحقارة والطرف الثاني الدواب والعبيد والعقارات والثياب النفيسة فذلك مما لا يستبعد تكلف الإيجاب والقبول فيها وبينهما أوساط متشابهة يشك فيها هي في محل الشبهة فحق ذى الدين أن يميل فيها إلى الاحتياط وجميع ضوابط الشرع ، فيما يعلم بالعادة كذلك ينقسم إلى أطراف واضحة وأوساط مشكلة وأما الثاني وهو طلب سبب لنقل الملك فهو أن يجعل الفعل باليد أخذا وتسليما سببا إذ اللفظ لم يكن سببا لعينه بل لدلالته وهذا الفعل قد دل على مقصود البيع دلالة مستمرة في العادة وانضم إليه مسيس الحاجة وعادة الأولين .

واطراد جميع العادات بقبول الهدايا من غير إيجاب وقبول مع التصرف فيها وأي فرق بين أن يكون فيه عوض أو لا يكون إذ الملك لا بد من نقله في الهبة أيضا إلا أن العادة السالفة لم تفرق في الهدايا بين الحقير والنفيس بل كان طلب الإيجاب والقبول يستقبح فيه كيف كان وفي المبيع لم يستقبح في غير المحقرات .

هذا ما نراه أعدل الاحتمالات وحق الورع المتدين أن لا يدع الإيجاب والقبول للخروج عن شبهة الخلاف فلا ينبغي أن يمتنع من ذلك لأجل أن البائع قد تملكه بغير إيجاب وقبول فإن ذلك لا يعرف تحقيقا فرما اشتراه بقبول وإيجاب فإن كان حاضرا عند شرائه أو أقر البائع به فليمتنع منه وليشتري من غيره فإن كان الشيء محقرا وهو إليه

محتاج فليتلطف بالإيجاب والقبول فإنه يستفيد به قطع الخصومة في المستقبل معه إذ الرجوع من اللفظ الصريح غير ممكن ومن الفعل ممكن .

فإن قلت : فإن أمكن هذا فيما يشتريه فكيف يفعل إذا حضر في ضيافة أو على مائدة وهو يعلم أن أصحابها يكتفون بالمعاطاة في البيع والشراء أو سمع منهم ذلك أو رآه أوجب عليه الامتناع من الأكل فأقول يجب عليه الامتناع من الشراء إذا كان ذلك الشيء الذي اشتروه مقداراً نفيساً ولم يكن من المحقرات وأما الأكل فلا يجب الامتناع منه فإنني أقول إن ترددنا في جعل الفعل دلالة على نقل الملك فلا ينبغي أن لا نجعله دلالة على الإباحة فإن أمر الإباحة أوسع وأمر نقل الملك أضيق فكل مطعموم جرى فيه بيع معاطاة فتسليم البائع إذن في الأكل يعلم ذلك بقرينة الحال كأذن الحمامي في دخول الحمام والأذن في الإطعام لمن يريده المشتري فينزل منزلة ما لو قال أبحت لك أن تأكل هذا الطعام أو تطعم من أردت فإنه يحل له ولو صرح وقال كل هذا الطعام ثم أغرم لي عوضه لحل الأكل ويلزمه الضمان بعد الأكل هذا قياس الفقه عندي ولكنه بعد المعاطاة آكل ملكه ومتلف له فعليه الضمان وذلك في ذمته وألثمن الذي سلمه إن كان مثل قيمته فقد ظفر المستحق بمثل حقه فله أن يملكه مهما عجز عن مطالبة من عليه وإن كان قادراً على مطالبته فإنه لا يملك ما ظفر به من ملكه لأنه ربما لا يرضى بتلك العين أن يصرفها إلى دينه فعليه المراجعة وأما هنا فقد عرف رضاه بقرينة الحال عند التسليم فلا يبعد أن يجعل الفعل دلالة على الرضا بأن يستوفى دينه مما يسلم إليه فيأخذه . لكن على كل الأحوال جانب البائع أغمض لأن ما أخذه قد يريد المالك ليتصرف فيه ولا يمكنه التملك إلا إذا أتلّف عين طعامه في يد المشتري ثم ربما يفتقر إلى استئناف قصد التملك ثم يكون قد تملك بمجرد رضا استفاده من الفعل دون القول وأما جانب المشتري للطعام وهو لا يريد إلا الأكل فهين فإن ذلك يباح بالإباحة المفهومة من قرينة الحال ولكن ربما يلزم من مشاورته أن الضيف يضمن ما أتلّفه وإنما يسقط الضمان عنه إذا تملك البائع ما أخذه من المشتري فيسقط فيكون كالقاضي دينه والمتحمل عنه فهذا ما نراه

فى قاعدة المعاطاة على غموضها والعلم عند الله وهذه احتمالات وظنون رددناها ولا يمكن بناء الفتوى إلا على هذه الظنون وأما الورع فإنه ينبغي أن يستفتى قلبه ويتقى مواضع الشبه .

العقد الثانى ؛ عقد الربا :

وقد حرمه الله تعالى وشدد الأمر فيه ويجب الاحتراز منه على الصيارفة المتعاملين على النقدين وعلى المتعاملين على الأئعمة إذ لا ربا إلا فى نقد أو فى طعام وعلى الصيرفى أن يحترز من النسيئة والفضل أما النسيئة فأن لا يبيع شيئا من جواهر النقدين بشيء من جواهر النقدين إلا يدا بيد وهو أن يجرى التقابض فى المجلس وهذا احتراز من النسيئة .

وتسليم الصيارفة الذهب إلى دار الضرب وشراء الدنانير المضروبة حرام من حيث النساء ومن حيث أن الغالب أن يجرى فيه تفاضل إذ لا يرد المضروب بمثل وزنه وأما الفضل فيحترز منه فى ثلاثة أمور فى بيع المكسر بالصحيح فلا تجوز المعاملة فيهما إلا مع المماثلة وفى بيع الجيد بالردئ فلا ينبغي أن يشتري رديئا بجيد دونه فى الوزن أو يبيع رديئا بجيد فوقه فى الوزن أعني إذا باع الذهب بالذهب والفضة بالفضة فإن اختلف الجنسان فلا حرج فى الفضل والثالث فى المركبات من الذهب والفضة كالدنانير المخلوطة من الذهب والفضة إن كان مقدار الذهب مجهولا لم تصح المعاملة عليها أصلا إلا إذا كان ذلك نقدا جاريا فى البلد فإننا نرخص فى المعاملة عليه إذا لم يقابل بالنقد وكذا الدراهم المغشوشة بالنحاس إن لم تكن رائجة فى البلد لم تصح المعاملة عليها لأن المقصود منها النقرة وهى مجهولة وإن كان نقدا رائجا فى البلد رخصنا فى المعاملة لأجل الحاجة وخروج النقرة عن أن يقصد استخراجها ولكن لا يقابل بالنقرة أصلا وكذلك كل حلى مركب من ذهب وفضة فلا يجوز شراؤه لا بالذهب ولا بالفضة بل ينبغي أن يشتري بمتاع آخر إن كان قدر الذهب منه معلوما إلا إذا كان مموها بالذهب تمويهها لا يحصل منه ذهب مقصود عند العرض على النار فيجوز بيعها بمثلها من النقرة

وبما أريد من غير النقرة وكذلك لا يجوز للصيرفى أن يشتري قلادة فيها خرز وذهب بذهب ولا أن يبيعه بل بالفضة يدا بيد إن لم يكن فيها فضة ولا يجوز شراء ثوب منسوج بذهب يحصل منه ذهب مقصود عند العرض على النار بذهب ويجوز بالفضة وغيرها وأما المتعاملون على الأطعمة فعليهم التقابض فى المجلس اختلف جنس الطعام المبيع والمشتري أو لم يختلف فإن اتحد الجنس فعليهم التقابض ومراعاة المماثلة .

والمعتاد فى هذا معاملة القصاب بأن يسلم إليه الغنم ويشتري بها اللحم نقدا أو نسيئة فهو حرام ومعاملة الخباز بأن يسلم إليه الحنطة ويشتري بها الخبز نسيئة أو نقدا فهو حرام ومعاملة العصار بأن يسلم إليه البزر والسمن والزيتون ليأخذ منه الأدهان فهو حرام وكذا اللبان يعطى اللبن ليؤخذ منه الجبن والسمن والزبد وسائر أجزاء اللبن فهو أيضا حرام ولا يباع الطعام بغير جنسه من الطعام إلا نقدا وبجنسه إلا نقدا ومتماثلا وكل ما يتخذ من الشيء المطعوم فلا يجوز أن يباع به متماثلا ولا متفاضلا فلا يباع بالحنطة دقيق وخبز وسويق ولا بالعنب والتمر دبس وخل وعصير ولا باللبن سمن وزبد ومخيض ومصل وجبن والمماثلة لا تفيد إذا لم يكن الطعام فى حال كمال الادخار فلا يباع الرطب بالرطب والعنب بالعنب متفاضلا ومتماثلا فهذه جمل مقنعة فى تعريف البيع والتنبيه على ما يشعر التاجر بمشازات الفساد حتى يستفتى فيها إذا تشكك والتبس عليه شيء منها وإذا لم يعرف هذا لم يتفطن لمواضع السؤال واقتحم الربا والحرام وهو لا يدري .

العقد الثالث : السلم :

وليراع التاجر فيه عشرة شروط :

(الأول) : أن يكون رأس المال معلوما علم مثله حتى لو تعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال فإن أسلم كفا من الدراهم جزافا فى كر حنطة لم يصح فى أحد القولين .

(الثانى) : أن يسلم رأس المال فى مجلس العقد قبل التفرق فلو تفرقا قبل القبض

انفسخ السلم .

(الثالث) : أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعريف أوصافه كالحبوب والحيوانات والمعادن والقطن

والصوف والإبريسم والألبان واللحوم ومتاع العطارين وأشباهها .

ولا يجوز فى المعجونات والمركبات وما تختلف أجزاؤه كالقسي المصنوعة والنبيل

المعمول والخفاف والنعال المختلفة أجزاؤها وصنعتها وجلود الحيوانات ويجوز السلم فى

الخبز وما يتطرق إليه من اختلاف قدر الملح والماء بكثرة الطبخ وقلته يعفى عنه ويتسامح

فيه .

(الرابع) : أن يستقصى وصف هذه الأمور القابلة للوصف حتى لا يبقى وصف

تفاوت به القيمة تفاوتاً لا يتغابن بمثله الناس إلا ذكره فإن ذلك الوصف هو القائم مقام

الرؤية فى البيع .

(الخامس) : أن يجعل الأجل معلوماً إن كان مؤجلاً فلا يؤجل إلى الحصاد ولا

إلى إدراك الثمار بل إلى الأشهر والأيام فإن الإدراك قد يتقدم وقد يتأخر .

(السادس) : أن يكون المسلم فيه مما يقدر على تسليمه وقت المحل ويؤمن فيه وجوده غالباً فلا

ينبغى أن يسلم فى العنب إلى أجل لا يدرك فيه وكذا سائر الفواكه فإن كان الغالب وجوده وجاء

المحل وعجز عن التسليم بسبب آفة فله أن يمهله إن شاء أو يفسخ ويرجع فى رأس المال إن شاء .

(السابع) : أن يذكر مكان التسليم فيما يختلف الغرض به كى لا يثير ذلك نزاعاً .

(الثامن) : أن لا يعلقه بمعين فيقول من حنطة هذا الزرع أو ثمرة هذا البستان فإن

ذلك يبطل كونه ديناً، نعم لو أضاف إلى ثمرة بلد أو قرية كبيرة لم يضر ذلك .

(التاسع) : أن لا يسلم فى شئ نفيس عزيز الوجود مثل درة موصوفة يغز وجود

مثلاً ، أو جارية حسناء معها ولدها أو غير ذلك مما لا يقدر عليه غالباً .

(العاشر): أن لا يسلم في طعام مهما كان رأس المال طعاما سواء كان من جنسه أو لم يكن ولا يسلم في نقد إذا كان رأس المال نقدا وقد ذكرنا هذا في الربا .

العقد الرابع : الإجارة :

وله ركنان الأجرة والمنفعة فأما العاقد واللفظ فيعتبر فيه ما ذكرناه في البيع والأجرة كالثمن فينبغي أن يكون معلوما وموصوفا بكل ما شرطناه في المبيع إن كان عينا فإن كان دينا فينبغي أن يكون معلوم الصفة والقدر وليحترز فيه عن أمور جرت العادة بها وذلك مثل كراء الدار بعمارتها فذلك باطل إذ قدر العمارة مجهول ولو قدر دراهم وشرط على المكتري أن يصرفها إلى العمارة لم يجز لأن عمله في الصرف إلى العمارة مجهول ومنها استئجار السلاح على أن يأخذ الجلد بعد السلخ واستئجار حمال الجيف بجلد الجيفة واستئجار الطحان بالنخالة أو ببعض الدقيق فهو باطل وكذلك كل ما يتوقف حصوله وانفصاله على عمل الأجير فلا يجوز أن يجعل أجرة .

ومنها أن يقدر في إجارة الدور والخوانيت مبلغ الأجرة فلو قال لكل شهر دينار ولم يقدر أشهر الإجارة كانت المدة مجهولة ولم تنعقد الإجارة .

(الركن الثاني) : المنفعة المقصودة بالإجارة وهي العمل وحده ، إن كل عمل مباح معلوم يلحق العامل فيه كلفة ويتطوع به الغير عن الغير فيجوز الاستئجار عليه وجملة فروع الباب تندرج تحت هذه الرابطة ولكننا لا نطول بشرحها فقد طولنا القول فيها في الفقهيات وإنما نشير إلى ما تعم به البلوى فليراع في العمل المستأجر عليه خمسة أمور:

الأول : أن يكون متقوما بأن يكون فيه كلفة وتعب فلو استأجر طعاما ليزين به الدكان أو أشجار ليحفف عليها الثياب أو دراهم ليزين بها الدكان لم يجز فإن هذه المنافع تجري مجرى حبة سمس وحبّة بر من الأعيان وذلك لا يجوز بيعه وهي كالنظر في مرآة الغير والشرب من بثره والاستغلال بجداره والاقتباس من ناره ولهذا لو استأجر بياعا على أن يتكلم بكلمة يروج بها سلعته لم يجز وما يأخذه البياعون عوضا عن

حشمتهم وجاههم وقبول قولهم فى ترويج السلع فهو حرام إذ ليس يصدر منهم إلا كلمة لا تعب فيها ولا قيمة لها وإنما يحل لهم ذلك إذا تعبوا بكثرة التردد أو بكثرة الكلام فى تأليف أمر المعاملة ثم لا يستحقون إلا أجره المثل فأما ما تواطأ عليه الباعة فهو ظلم وليس مأخوذاً بالحق .

الثانى : أن لا تتضمن الإجارة استيفاء عين مقصودة فلا يجوز إجارة الكرم لارتفاعه ولا إجارة المواشى للبنها ولا إجارة البساتين لثمارها ويجوز استئجار المرضعة ويكون اللبن تابعا لأن إفرازه غير ممكن وكذا يتسامح بحبر الوراق وخيط الخياط لأنهما لا يقصدان على حيالهما .

الثالث : أن يكون العمل مقدورا على تسليمه حسا وشرعا فلا يصح استئجار الضعيف على عمل لا يقدر عليه ولا استئجار الأخرس على التعليم ونحوه وما يحرم فعله فالشرع يمنع من تسليمه كالاستئجار على قلع سن سليمة أو قطع عضو لا يرخص الشرع فى قطعه أو استئجار الحائض على كنس المسجد أو المعلم على تعليم السحر أو الفخش أو استئجار زوجة الغير على الإرضاع دون إذن زوجها أو استئجار المصور على تصوير الحيوانات أو استئجار الصائغ على صيغة الأوانى من الذهب والفضة فكل ذلك باطل .

الرابع : أن لا يكون العمل واجبا على الأجير أو لا يكون بحيث لا تجرى النيابة فيه عن المستأجر فلا يجوز أخذ الأجرة على الجهاد ولا على سائر العبادات التى لا نيابة فيها إذ لا يقع ذلك عن المستأجر ويجوز عن الحج وغسل الميت وحفر القبور ودفن الموتى وحمل الجنائز .

وفى أخذ الأجرة على إمامة صلاة التراويح وعلى الأذان وعلى التصدى للتدريس وإقراء القرآن خلاف أما الاستئجار على تعليم مسألة بعينها أو تعليم سورة بعينها لشخص معين فصحيح .

الخامس : أن يكون العمل والمنفعة معلوما فالخياط يعرف عمله بالثوب والمعلم يعرف عمله بتعيين السورة ومقدارها وحمل الدواب يعرف بمقدار المحمول وبمقدار

المسافة وكل ما يشير خصومة في العادة فلا يجوز إهماله وتفصيل ذلك يطول وإنما ذكرنا هذا القدر ليعرف به جليات الأحكام ويتفطن به لمواقع الأشكال فيسأل فإن الاستقصاء شأن المفتي لا شأن العوام .

العقد الخامس : القراض :

وليراع فيه ثلاثة أركان :

الركن الأول ؛ رأس المال :

وشروطه أن يكون نقدا معلوما مسلما إلى العامل فلا يجوز القراض على الفلوس ولا على العروض فإن التجارة تضيق فيه ولا يجوز على صرة من الدراهم لأن قدر الربح لا يتبين فيه ولو شرط المالك اليد لنفسه لم يجز لأن فيه تضيق طريق التجارة .

الركن الثاني ؛ الربح :

وليكن معلوما بالجزئية بأن يشرط له الثلث أو النصف أو ما شاء فلو قال على أن لك من الربح مائة والباقي لى لم يجز إذ ربما لا يكون الربح أكثر من مائة فلا يجوز تقديره بمقدار معين بل بمقدار شائع .

الركن الثالث ؛ العمل :

الذى على العامل وشروطه أن يكون تجارة غير مضيقة عليه بتعيين وتأقيت فلو شرط أن يشتري بالمال ماشية ليطلب نسلها فيتقاسمان النسل أو حنطة فيخبزها ويتقاسمان الربح لم يصح لأن القراض مأذون فيه فى التجارة وهو البيع والشراء وما يقع من ضرورتهما فقط وهذه حرف أعنى الخبز ورعاية المواشى ولو ضيق عليه وشرط أن لا يشتري إلا من فلان أو لا يتجر إلا فى الحز الأجر أو شرط ما يضيق باب التجارة فسد العقد ثم مهما انعقد فالعامل وكيل فيتصرف بالغبطة تصرف الوكلاء .

ومهما أراد المالك الفسخ فله ذلك فإذا فسخ فى حالة والمال كله فيها نقد لم يخف وجه القسمة وإن كان عروضاً ولا ربح فيه رد عليه ولم يكن للمالك تكليفه أن يرده إلى

النقد لأن العقد قد انفسخ وهو لم يلتزم شيئا وإن قال العامل أبيعه وأبى المالك فالتبوع رأى المالك إلا إذا وجد العامل زبونا يظهر بسببه ربح على رأس المال ومهما كان ربح فعلى العامل بيع مقدار رأس المال بجنس رأس المال لا بنقد آخر حتى يتميز الفاضل ربحا فيشتركان فيه وليس عليهم بيع الفاضل على رأس المال ومهما كان رأس السنة فعليهم تعرف قيمة المال ومهما كان رأس السنة فعليهم تعرف قيمة المال لأجل الزكاة فإذا كان قد ظهر من الربح شيء فالأقيس أن زكاة نصيب العامل على العامل وإنه يملك الربح بالظهور وليس للعامل أن يسافر بمال القراض دون إذن المالك فإن فعل صحت تصرفاته ولكنه إذا فعل ضمن الأعيان والأثمان جميعا لأن عدوانه بالنقل يتعدى إلى ثمن المنقول وإن سافر بالإذن جاز ونفقة النقل وحفظ المال على مال القراض كما أن نفقة الوزن والكيل والحمل الذى لا يعتاد التاجر مثله على رأس المال فأما نشر الثوب وطيه والعمل اليسير المعتاد فليس له أن يبذل عليه أجره وعلى العامل نفقته وسكناءه فى البلد وليس عليه أجره الحانوت ومهما تجرد فى السفر لمال القراض فنفقته فى السفر على مال القراض فإذا رجع فعليه أن يرد بقايا آلات السفر من المطهرة والسفرة وغيرهما .

العقد السادس : الشركة :

وهى أربعة أنواع ثلاثة منها باطلة :

(الأول : شركة المفاوضة) : وهو أن يقولوا تفاوضنا لنشترك فى كل ما لنا وعلينا

ومالهما ممتازان فهى باطلة .

(الثانى : شركة الأبدان) : وهو أن يتشارطا الاشتراك فى أجره العمل فهى باطلة .

(الثالث : شركة الوجوه) : وهو أن يكون لأحدهما حشمة وقول مقبول فيكون

من جهته التنفيل ومن جهة غيره العمل فهذا أيضا باطل .

(والرابع الصحيح العقد الرابع المسمى شركة العنان) .

وهو أن يختلط مالاهما بحيث يتعذر التمييز بينهما إلا بقسمة ويأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف ثم حكمهما توزيع الربح والخسران على قدر المالين ولا يجوز أن يغير ذلك بالشرط .

ثم بالعزل يمتنع التصرف عن المعزول وبالقسمة ينفصل الملك عن الملك والصحيح أنه يجوز عقد الشركة على العروض المشتراة ولا يشترط النقد بخلاف القراض .

فهذا القدر من علم الفقه تعلمه على كل مكتسب وإلا اقتحم الحرام من حيث لا يدري وأما معاملة القصاب والخباز والبقال فلا يستغنى عنها المكتسب والغير مكتسب والخلل فيها من ثلاثة وجوه من إهمال شروط البيع أو إهمال شروط السلم أو الاقتصار على المعاطاة إذ العادات جارية بكتابة الخطوط على هؤلاء بحاجات كل يوم ثم المحاسبة في كل مدة ثم التقويم بحسب ما يقع عليه التراضي وذلك مما نرى القضاء بإباحته للحاجة ويحمل تسليمهم على إباحة التناول مع انتظار العوض فيحل أكله ولكن يجب الضمان بأكله وتلزم قيمته يوم الإتلاف فتجتمع في الذمة تلك القيم فإذا وقع التراضي على مقدار ما ينبغي أن يلتمس منهم الإبراء المطلق حتى لا تبقى عليه عهدة أن يطرق إليه تفاوت في التقويم فهذا ما تجب القناعة به فإن تكليف وزن الثمن لكل حاجة من الحوائج في كل يوم وكل ساعة تكليف شطط وكذا تكليف الإيجاب والقبول وتقدير ثمن كل قدر يسير منه فيه عسر وإذا كثر كل نوع سهل تقويمه والله الموفق .

الباب الثالث

في بيان العدل واجتناب الظلم في المعاملة

اعلم أن المعاملة قد تجرى على وجه يحكم المفتى بصحتها وانعقادها ولكنها تشتمل على ظلم يتعرض به العامل لسخط الله تعالى إذ ليس كل نهى يقتضى فساد العقد وهذا الظلم يعنى به ما استضر به الغير وهو منقسم إلى ما يعم ضرورة وإلى ما يخص العامل .

القسم الأول؛ فيما يعم ضرره وهو أنواع :

النوع الأول : الاحتكار فبائع الطعام يدخر الطعام ينتظر به غلاء الأسعار وهو ظلم عام وصاحبه مذموم فى الشرع قال رسول الله ﷺ : « من احتكر الطعام أربعين يوما ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لاحتكاره » (١٥٩٨) .

(١٥٩٨) حديث : قال ﷺ : « من احتكر الطعام أربعين ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لاحتكاره » . قال العراقي : رواه أبو منصور الديلمي فى مسند الفردوس من حديث على والخطيب فى التاريخ من حديث أنس بسندين ضعيفين . اهـ .

وقال مرقضى : ورواه ابن عساكر فى التاريخ فقال أخبرنا أبو القاسم السمرقندى أخبره محمد بن على الأنماطى عن محمد الرهان عن محمد بن الحسن عن خلاد بن محمد بن عاثر الأسدى عن أبيه عن عبد العزيز بن عبد الرحمن البالى عن خصيف عن سعيد بن جبير عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من احتكر طعاما على أمتى أربعين يوما وتصدق به لم يقبل منه ، وروى ابن عساكر أيضا وابن النجار فى تاريخيهما من حديث دينار بن مكين عن أنس رفعه بلفظ من احتكر طعاما أو تربص به أربعين يوما ثم طعنه وخبزه وتصدق به لم يقبله الله منه ودينار راويه منهم قال ابن حبان روى عن أنس أشياء موضوعة .

وروى ابن عمر عنه عليه السلام أنه قال: «من احتكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه» (١٥٩٩) وقيل فكأنما قتل الناس جميعاً .

وعن علي رضي الله عنه من احتكر الطعام أربعين يوماً قسا قلبه وعنه أيضاً أنه أحرق طعام محتكر بالنار وروى في فضل ترك الاختكار عنه عليه السلام : «من جلب طعاماً فباعه بسعر يومه فكأنما تصدق به» (١٦٠٠) وفي لفظ آخر فكأنما أعتق رقبة .

(١٥٩٩) حديث : روى ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : « من احتكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه » قال العراقي : رواه أحمد والحاكم بسند جيد قال ابن عدى ليس بمحفوظ من حديث ابن عمر . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه كذلك ابن أبي شيبه في المصنف والبخاري في مسنده وأبو يعلى وأبو نعيم في الحلية ولفظهم جميعاً من احتكر طعاماً وفي لفظ ليلة بدل يوماً وفي آخره زيادة أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى ورواه بهذه الزيادة الحاكم أيضاً من حديث أبي هريرة قال الحافظ : وفي إسناده أجنح بن زيد اختلف فيه وكثير بن مرة جهله ابن حزم وعرفه غيره وقد وثقه ابن سعد وروى عنه جماعة واحتج به النسائي ووهب ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات وأما ابن أبي حاتم فحكي عن أبيه أنه قال هو حديث منكر وقيل في بعض ألفاظ هذا الحديث فكأنما قتل نفساً هكذا أورده صاحب القوت ولم يتعرض له العراقي وقد وردت أحاديث في هذا الباب فمن ذلك ما رواه مسلم والعقيلي من حديث معمر بن عبد الله من احتكر فهو خاطئ وروى الحاكم عن ابن عمر رفعه المحتكر ملعون وروى أحمد والحاكم والعقيلي من حديث أبي هريرة من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله ورسوله وروى أحمد وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والإفلاس قال البويطي رجال ابن ماجه ثقات وجعل ابن الجوزي أحاديث الاحتكار من قبل الموضوع وهو مدفوع كما بينه الحافظان العراقي وابن حجر وعن علي رضي الله عنه قال : « من احتكر الطعام أربعين يوماً قسا قلبه » هكذا أورده صاحب القوت وعنه رضي الله عنه أنه أحرق طعاماً محتكراً بالنار كذا رواه صاحب القوت وذلك بالكوفة أيام إمارته ليتزجر بذلك غيره .

(١٦٠٠) حديث : قوله عليه السلام : « من جلب طعاماً فباعه بسعر يومه فكأنما تصدق به » وفي لفظ آخر «فكأنما أعتق رقبة » هكذا هو في القوت قال العراقي : رواه ابن مردويه في التفسير من حديث ابن مسعود بسند ضعيف ما من جالب يجلب طعاماً إلى بلد من بلدان المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته منزلة الشهيد وللحاكم من حديث اليسع بن المغيرة أن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله فهو مرسل . اهـ .

وقيل فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدْرِى فِيهِ الْحَاقِمُ بِظُلْمٍ نُّذِقَهُ مِنْ عَذَابِ الْإِلَهِ ﴾ (الحج: ٢٥) أن الاحتكار من الظلم وداخل تحته فى الوعيد .

وعن بعض السلف أنه كان بواسط فجهز سفينة حنطة إلى البصرة وكتب إلى وكيله بع هذا الطعام يوم تدخل البصرة ولا تؤخره إلى غد فوافق سعة فى السعر فقال له التجار لو أخرته جمعة ربحت فيه أضعافه فأخره جمعة فربح فيه أمثاله وكتب إلى صاحبه بذلك فكتب إليه صاحب الطعام يا هذا إنا كنا قنعنا بربح يسير مع سلامة ديننا وأنت قد خالفت وما نحب أن نربح أضعافه بذهاب شيء من الدين فقد جنيت علينا جناية فإذا أتاك كتابى هذا فخذ المال كله فتصدق به على فقراء البصرة وليتنى أنجو من إثم الاحتكار كفافا لا على ولا لى .

واعلم أن النهى مطلق ويتعلق بالنظر به فى الوقت والجنس أما الجنس فيطرد النهى فى أجناس الأقوات ، أما ما ليس بقوت ولا هو معين على القوت كالأدوية والعقاقير والزعفران وأمثاله فلا يتعدى النهى إليه وإن كان مطعوما وأما ما يعين على القوت : كاللحم والفواكه وما يسد مسدا يغنى عن القوت فى بعض الأحوال .

وإن كان لا يمكن المداومة عليه فهذا فى محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم فى السمن والعسل والشيرج والجنين والزيت وما يجرى مجراه وأما الوقت فيحتمل أيضا

= وقال مرتضى : وروى الديلمى من حديث ابن مسعود من جلب طعاما إلى مصر من أمصار المسلمين كان له أجر شهيد وفى القوت وروينا عن علقمة عن ابن مسعود من جلب إلى مصر من أمصار المسلمين فباعه بسعر يومه كان له عند الله أجر شهيد ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وأما الحديث المرسل الذى أورده العراقى فقد رواه أيضا الزبير بن بكار فى أخبار المدينة وعنده وعند الحاكم زيادة والمحتكر فى سوقنا كالملاحد فى كتاب الله واليسع بن المغيرة مخزومى مكى ولفظ حديثه مر رسول الله ﷺ برجل بالسوق يبيع طعاما بسعر هو أرخص من سعر السوق قال تبيع فى سوقنا بأرخص قال : نعم قال : واحتسابا قال : نعم قال أبشر فذكره وروى ابن ماجه فى البيوع من حديث إسرائيل عن على بن سالم عن على بن زيد عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب رفعه الجالب مرزوق والمحتكر ملعون .

طرد النهى فى جميع الأوقات وعليه تدل الحكاية التى ذكرناها فى الطعام الذى صادف بالبصرة سعة فى السعر ويحتمل أن يخصص بوقت قلة الأطعمة وحاجة الناس إليه حتى يكون فى تأخير بيعه ضرر ما فأما إذا اتسعت الأطعمة وكثرت واستغنى الناس عنها ولم يرغبوا فيها إلا بقيمة قليلة فانتظر صاحب الطعام ذلك ولم ينتظر قحطا فليس فى هذا أضرار وإذا كان الزمان زمان قحط كان فى إدخار العسل والسمن والشيرج وأمثالها أضرار فينبغى أن يقضى بتحريمه ويعول فى نفى التحريم وإثباته على الضرر فإنه مفهوم قطعاً من تخصيص الطعام وإذا لم يكن ضرر فلا يخلو احتكار الأقوات عن كراهية فإنه ينتظر مبادئ الضرر وهو ارتفاع الأسعار وانتظار مبادئ الضرر محذور كانتظار عين الضرر ولكنه دونه وانتظار عين الضرر أيضاً هو دون الإضرار فبقدر درجات الإضرار تتفاوت درجات الكراهية والتحريم وبالجملية التجارة فى الأقوات مما لا يستحب لأنه طلب ربح والأقوات أصول خلقت قواماً والربح من المزايا فينبغى أن يطلب الربح فيما خلق من جملة المزايا التى لا ضرورة للخلق إليها ولذلك أوصى بعض التابعين رجلاً وقال لا تسلم ولدك فى بيعتين ولا فى صنعتين؛ بيع الطعام وبيع الأكفان فإنه يتمنى الغلاء وموت الناس والصنعتان أن يكون جزارا فإنها صنعة تقسى القلب أو صواغا فإنه يزخرف الدنيا بالذهب والفضة .

(النوع الثانى) : ترويح الزيف من الدراهم فى أثناء النقد فهو ظلم إذ يستضر به المعامل إن لم يعرف وإن عرف فسيروجه على غيره فكذلك الثالث والرابع ولا يزال يتردد فى الأيدى ويعم الضرر ويتسع الفساد ويكون وزر الكل ووباله راجعاً إليه فإنه هو الذى فتح هذا الباب قال رسول الله ﷺ : « من سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئاً » (١٦٠١) .

(١٦٠١) حديث : أ- قال ﷺ : « من سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيئاً » هكذا هو فى القوت وقال العراقى : رواه مسلم عن جرير بن عبد الله . اهـ .

وقال بعضهم إنفاق درهم زيف أشد من سرقة مائة درهم لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت وإنفاق الزيف بدعة أظهرها في الدين وسنة سيئة يعمل بها من بعده فيكون عليه وزرها بعد موته إلى مائة سنة أو مائتي سنة إلى أن يفنى ذلك الدرهم ويكون عليه ما فسد من أموال الناس بسنته .

وطوبى لمن إذا مات ماتت معه ذنوبه والويل الطويل لمن يموت وتبقى ذنوبه مائة سنة ومائتي سنة أو أكثر يعذب بها في قبره ويسئل عنها إلى آخر انقراضها قال تعالى : ﴿ وَنَكُتِبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ ﴾ (يس: ١٢) .

أى نكتب أيضا ما أخروه من آثار أعمالهم كما نكتب ما قدموه وفى مثله قوله تعالى : ﴿ يَنْبِئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَ قَدَمِهِ يَأْتِرْ ﴾ (القيامة : ١٣) .

قال مرتضى : وتقدم الكلام عليه فى خطبة الكتاب وقد رواه ابن ماجه والطبرانى فى الأوسط من حديث أبى جحيفة بلفظ من سن سنة حسنة عمل بها بعده كان له أجره ومثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ومن سن سنة سيئة فعلم بها بعده كان عليه وزرها ومثل أوزارهم من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا فسياق هذا الحديث هو بعينه ما أورده المصنف بخلاف حديث جرير فى لفظه نوع مخالفة .

ب- قال أبو الحسن على بن سالم البصرى شيخ صاحب القوت «إنفاق درهم زيف أشد من سرقة مائة درهم لأن السرقة» ولفظ القوت لأن سرقة مائة درهم « معصية واحدة وقد تمت وانقطعت وإنفاق الزيف» ولفظ القوت وإنفاق دائق واحد مزيف «بدعة أظهرها» وفى القوت أحدثها « فى الدين » إظهار سنة سيئة يعمل بها من بعده « فيكون عليه وزرها بعد موته إلى مائة سنة أو مائتي سنة إلى أن يفنى ذلك الدرهم» ولفظ القوت ما بقى ذلك الدرهم يدور فى أيدي الناس « ويكون عليه ما فسد ونقص » ولفظ القوت ما نقص وأفسد « من أموال الناس » وفى القوت من أموال المسلمين « بسببه فطوبى لمن إذا مات ماتت معه ذنوبه والويل الطويل لمن يموت وتبقى ذنوبه مائة ومائتين سنة » ولفظ القوت بعد مائة سنة « يعذب بها فى قبره ويسأل عنها إلى آخر انقراضها وقال تعالى : ﴿ وَنَكُتِبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ ﴾ أى ونكتب أيضا ما أخروه من آثار أعمالهم كما نكتب ما قدموه » ولفظ القوت أى ما سنوه لمن بعدهم فعلم به وفى مثله قوله تعالى : ﴿ يَنْبِئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَ قَدَمِهِ يَأْتِرْ ﴾ وإنما آخر آثار أعماله من سنة سيئة عمل بها غيره » ولفظ القوت قيل بما قدم من عمل وما أخر من سيئة عمل بها بعده .

وإنما آخر آثار أعماله من سنة سيئة عمل بها غيره وليعلم أن في الزيف خمسة أمور:

الأول : أنه إذا رد عليه شيء منه فينبغي أن يطرحه في بئر بحيث لا تمتد إليه اليد وإياه أن يروجه في بيع آخر وإن أفسده بحيث لا يمكن التعامل به جاز .

الثاني : أنه يجب على التاجر تعلم النقد لا ليستقصي لنفسه ولكن لئلا يسلم إلى مسلم زيفا وهو لا يدرى فيكون آثما بتقصيره في تعلم ذلك العلم فلكل عمل علم به يتم نصيح المسلمين فيجب تحصيله ولثل هذا كان السلف يتعلمون علامات النقد نظرا لدينهم لا لدنياهم .

الثالث : أنه إن سلم وعرف المعامل أنه زيف لم يخرج عن الإثم لأنه ليس يأخذه إلا ليروجه على غيره ولا يخبره ولو لم يعزم على ذلك لكان لا يرغب في أخذه أصلا فإنما يتخلص من إثم الضرر الذي يخص معاملته فقط .

الرابع : أن يأخذ الزيف ليعمل بقوله ﷺ : « رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء سهل القضاء سهل الاقتضاء » (١٦٠٢).

فهو داخل في بركة هذا الدعاء إن عزم على طرحه في بئر وإن كان عازما على أن يروجه في معاملة فهذا شر وجه الشيطان عليه في معرض الخير فلا يدخل تحت من تساهل في الاقتضاء .

الخامس : أن الزيف نعني به ما لا نقرة فيه أصلا بل هو مموه أو ما لا ذهب فيه أعنى في الدنانير أما ما فيه نقرة فإن كان مخلوطا بالنحاس وهو نقد البلد فقد اختلف العلماء في المعاملة عليه وجل رأينا الرخصة فيه إذا كان ذلك نقد البلد سواء علم مقدار (١٦٠٢) حديث : قوله ﷺ : « رحم الله امرأ سهل البيع سهل القضاء سهل الاقتضاء » قال العراقي : رواه البخاري من حديث جابر . اهـ .

وقال مرتضى : وكذلك رواه ابن ماجه في البيع مطولا ومقتصرا ولفظهما رحم الله عبدا سمحا إذا باع سمحا إذا اشترى سمحا إذا قضى سمحا إذا اقتضى .

النقرة أو لم يعلم وإن لم يكن هو نقد البلد لم يجز إلا إذا علم قدر النقرة فإن كان في ماله قطعة نقرتها ناقصة عن نقد البلد فعليه أن يخبر به معاملة وأن لا يعامل به إلا من لا يستحل الترويح في جملة النقد بطريق التلبيس فأما من يستحل ذلك فتسليمه إليه تسليط له على الفساد فهو كبيع العنب ممن يعلم أنه يتخذه خمرا وذلك محظور وإعانة على الشر ومشاركة فيه وسلوك طريق الحق بمثال هذا في التجارة أشد من المواظبة على نوافل العبادات والتخلي لها ولذلك قال بعضهم : التاجر الصدوق أفضل عند الله من المتعبد وقد كان السلف يحتاطون في مثل ذلك حتى روى عن بعض الغزاة في سبيل الله أنه قال حملت على فرسى لأقتل علجا فقصر بي فرسى فرجعت ثم دنا مني العليج فحملت ثانية فقصر فرسى فرجعت ثم حملت الثالثة فنفر مني فرسى وكنت لا أعتاد ذلك منه فرجعت حزينا وجلست منكس الرأس منكسر القلب لما فاتني من العليج وما ظهر لي من خلق الفرس فوضعت رأسي على عمود الفسطاط وفرسى قائم فرأيت في النوم كأن الفرس يخاطبني ويقول لي بالله عليك أردت أن تأخذ على العليج ثلاث مرات وأنت بالأمس اشتريت لي علفا ودفعت في ثمنه درهما زائفا لا يكون هذا أبدا قال فانتبهت فزعا فذهبت إلى العلاف وأبدلت ذلك الدرهم فهذا مثال ما يعم ضرره وليقس عليه أمثاله .

القسم الثاني : ما يخص ضرره المعامل :

فكل ما يستضر به المعامل فهو ظلم وإنما العدل أن لا يضر بأخيه المسلم والضابط الكلى فيه أن لا يحب لأخيه إلا ما يحب لنفسه فكل ما لو عومل به شق عليه وثقل على قلبه فينبغي أن لا يعامل غيره به بل ينبغي أن يستوي عنده درهمه ودرهم غيره قال بعضهم من باع أخاه شيئا بدرهم وليس يصلح له لو اشتراه لنفسه إلا بخمسة دوانق فإنه قد ترك النصح المأمور به في المعاملة ولم يحب لأخيه ما يحب لنفسه هذه جملته .

فأما تفصيله ففي أربعة أمور : أن لا يثنى على السلعة بما ليس فيها، وأن لا يكتُم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئا أصلا، وأن لا يكتُم في وزنها ومقدارها شيئا، وأن لا يكتُم من سعرها ما لو عرفه المعامل لا تمتنع عنه.

أما الأول : فهو ترك الثناء فإن وصفه للسلعة إن كان بما ليس فيها فهو كذب فإن قبل المشتري ذلك فهو تلبيس وظلم مع كونه كذبا وإن لم يقبل فهو كذب وإسقاط المروءة إذ الكذب الذي يروج قد لا يقدح في ظاهر المروءة وإن أثنى على السلعة بما فيها فهو هذيان وتكلم بكلام لا يعنيه وهو محاسب على كل كلمة تصدر منه أنه لم تكلم بها قال الله تعالى: ﴿ مَا يَلْفُظُونَ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق : ٨) ، إلا أن يثنى على السلعة بما فيها مما لا يعرفه المشتري ما لم يذكره كما يصفه من خفى أخلاق العبيد والجواري والدواب فلا بأس بذكر القدر الموجود منه من غير مبالغة وإطناب وليكن قصده منه أن يعرفه أخوه المسلم فيرغب فيه وتنقضى بسببه حاجته ولا ينبغي أن يحلف عليه البتة فإنه إن كان كاذبا فقد جاء باليمين الغموس وهى من الكبائر التى تذر الديار بلاقع وإن كان صادقا فقد جعل الله تعالى عرضة لأيمانه وقد أساء فيه إذ الدنيا أحسن من أن يقصد ترويحها بذكر اسم الله من غير ضرورة وفى الخبر « ويل للتاجر من بلى والله ولا والله وويل للصانع من غد وبعد غد » (١٦٠٣).

وفى الخبر: «اليمين الكاذبة منفقة للسلعة محقة للبركة» .

(١٦٠٣) حديث : أ- « ويل للتاجر من بلى والله ولا والله وويل للصانع من غد وبعد غد » هكذا هو فى القوت وقال العراقى : لم أقف له على أصل وذكر صاحب مسند الفردوس من حديث أنس بغير إسناد نحوه .

ب - « اليمين الكاذبة منفقة للسلعة محقة للكسب » هكذا فى القوت وسائر نسخ الكتاب أى مظنة لمحقة وإذابه قال العراقى : متفق عليه من حديث أبى هريرة بلفظ الحلف وهو عند البيهقى بلفظ المصنف . اهـ .

وقال مرتضى : لفظ البخارى الحلف منفقة للسلعة محقة للبركة ولفظ مسلم اليمين منفقة للسلعة محقة للربح قال الزركشى وهو أوضح، وما رواه المصنف فمثله أيضا عند أحمد وهى أصرح وفى معناه ما رواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه من حديث أبى قتادة مرفوعا إياكم وكثرة الحلف فى البيع فإنه منفق ثم يحق .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: عتل مستكبر ومنان بعطيته ومنفق سلعته بيمينه» (١٦٠٤).

فإذا كان الثناء على السلعة مع الصدق مكروها من حيث إنه فضول لا يزيد في الرزق فلا يخفى التغليظ في أمر اليمين وقد روى عن يونس بن عبيد وكان خزازا أنه طلب منه خز للشراء فأخرج غلامه سقط الخز ونشره ونظر إليه وقال اللهم ارزقنا الجنة فقال لغلامه رده إلى موضعه ولم يبعه وخاف أن يكون ذلك تعريضا بالثناء على السلعة فمثل هؤلاء هم الذين اتجروا في الدنيا ولم يضيعوا دينهم في تجارتهم بل علموا أن ربح الآخرة أولى بالطلب من ربح الدنيا .

الثاني : أن يظهر جميع عيوب المبيع خفيها وجليها ولا يكتُم منها شيئا فذلك واجب فإن أخفاه كان ظلما غاشا والغش حرام وكان تاركا للنصح في المعاملة والنصح واجب ومهما أظهر أحسن وجهي الثوب وأخفى الثاني كان غاشا وكذلك إذا عرض الثياب في المواضع المظلمة

(١٦٠٤) حديث: روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة عتل مستكبر ومنان بعطيته ومنفق سلعته بيمينه» هكذا في القوت قال أبو عمرو الشيباني عن أبي هريرة فساقه وقال العراقي: رواه مسلم من حديثه إلا أنه لم يذكر فيها إلا عاتل مستكبر ولهما ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم رجل حلف على سلعته لقد أعطى فيها أكثر مما أعطى وهو كاذب ولمسلم من حديث أبي ذر المنان والمسبل إزاره والمنفق سلعته بالحلف الكاذب . اهـ .

وقال مرتضى : عند أحمد والشيخين والأربعة من حديث أبي هريرة ورجل بايع رجلا بسلعة بعد العصر فحلف له بالله لآخذها بكذا وكذا فصدقه وهو على غير ذلك ولفظ مسلم والترمذي من حديثه ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم شيخ زان وملك كذاب وعاتل مستكبر وهذه هي التي أشار إليها العراقي ولأحمد ومسلم والأربعة من حديث أبي ذر المسبل إزاره والمنان الذي لا يعطى شيئا إلا مئة والمنفق سلعته بالحلف الكاذب وهذه هي التي أشار إليها العراقي وعند الطبراني والبيهقي من حديث سلمان ورجل جعل بضاعة لا يشتري إلا بيمينه ولا يبيع إلا بيمينه وللطبراني أيضا حديث عصمة بن مالك ورجل اتخذ الأيمان بضاعة يحلف في كل حق وباطل وعند أحمد من حديث أبي ذر ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يشنؤهم الله فذكر التاجر الحلوف والفقير المختال والبخيل المنان .

وكذلك إذا عرض أحسن فردى الخف أو النعل وأمثاله ويدل على تحريم الغش ما روى « أنه مر عليه السلام برجل يبيع طعاما فأعجبه فأدخل يده فيه فرأى بللا فقال ما هذا قال أصابته السماء فقال فهلاً جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا » (١٦٠٥).

ويدل على وجوب النصح بإظهار العيوب ما روى أن النبي ﷺ لما بايع جريراً على الإسلام ذهب لينصرف فجذب ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم فكان جرير إذا قام إلى السلعة يبيعها بصر عيوبها ثم خيره وقال إن شئت فخذ وإن شئت فاترك فقبل له إنك إذا فعلت مثل هذا لم ينفذ لك بيع فقال : « إنا بايعنا رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم » (١٦٠٦).

(١٦٠٥) حديث : « أنه ﷺ مر برجل يبيع طعاما فأعجبه فأدخل يده فيه فرأى بللا فقال ما هذا قال أصابته السماء فقال فهلاً جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا » هكذا هو في القوت قال العراقي : رواه مسلم من حديث أبي هريرة . اهـ .

وقال مرتضى : وعزا السيوطي هذه الجملة إلى الشيخين في الأزهار المتناثرة وذكر أنه متواتر وأنه رواه اثنا عشر من الصحابة وعزاه في الجامع الصغير للترمذي بلفظ من غش فليس منا بدون هذه القصة وأخرجه الطبراني في الكبير والصغير وأبو نعيم في الحلية من حديث ابن مسعود بلفظ المصنف وزاد المكر والخداع في النار وقوله ليس منا أى ليس من متابعتنا قال الطيبي لم يرد به نفيه عن الإسلام بل نفى خلقه عن أخلاق المسلمين أى ليس هو على سنتنا وطريقتنا في مناصحة الإخوان . اهـ .

وقال صاحب القوت وفي حديث عبد الله بن أبي ربيعة أنه ﷺ مر على طعام مصبر فارتاب منه فادخل يده فإذا طعام مطور فقال ما هذا قال هو والله طعام واحد يا رسول الله قال فهلاً جعلت هذا وحده وهذا وحده حتى يأتيك إخوانك فيشتركون منك شيئاً يعرفونه من غشنا فليس منا . اهـ .

قال مرتضى : عبد الله بن أبي ربيعة مخزومي له صحبة وهكذا رواه البيهقي من طريقه ورواه ابن ماجه والطبراني وابن عساكر عن ابن الحزم والحاكم عن عمير بن سعيد عن عمه واسمه الحرث بن سويد النخعي ورواه الدارقطني في الأفراد عن أنس ورواه الطبراني أيضاً عن أبي موسى والله أعلم .

(١٦٠٦) حديث : « أن النبي ﷺ لما بايع جريراً على الإسلام » وهو جرير بن عبد الله بن جابر السليل البجلي القسري أبو عمرو وقيل أبو عبد الله اليماني الصحابي رضي الله عنه يوسف هذه الأمة وسيد قومه في زمانه نزل الكوفة فابتنى بها داراً في بجيلة وكان إسلامه في رمضان =

وكان وائلة بن الأسقع واقفا فباع رجل ناقة له بثلاثمائة درهم فغفل وائلة وقد ذهب الرجل بالناقة فسعى وراءه وجعل يصيح به يا هذا اشتريتها للحم أو للظهر فقال بل للظهر فقال إن بحقها نقبا قد رأيته وإنها لا تتابع السير فعاد فردها فنقصها البائع مائة درهم وقال لوائلة رحمك الله أفستد على بيعي فقال : إنا بايعنا رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لأحد يبيع بيعا إلا أن يبين آفته ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا تبينه » (١٦٠٧).

فقد فهموا من النصح أن لا يرضى لأخيه إلا ما يرضاه لنفسه ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة المقامات بل اعتقدوا أنه من شروط الإسلام الداخلة تحت بيعتهم .

وهذا أمر يشق على أكثر الخلق فلذلك يختارون التخلي للعبادة والاعتزال عن الناس لأن القيام بحقوق الله مع المخالطة والمعاملة مجاهدة لا يقوم بها إلا الصديقون ولن يتيسر ذلك على العبد إلا بأن يعتقد أمرين .

أحدهما : أن تلبسه العيوب وترويجه السلع لا يزيد في رزقه بل يمحقه ويذهب ببركته وما يجمعه من مفرقات التلبسات يهلكه الله دفعة واحدة فقد حكى أن واحداً كان له بقرة يحلبها ويخلط بلبنها الماء ويبيعه فجاء سيل فغرق البقرة فقال بعض أولاده أن تلك المياه المتفرقة التي صبينها في اللبن اجتمعت دفعة واحدة وأخذت البقرة كيف

= سنة عشر وانتقل من الكوفة ومات سنة إحدى وخمسين روى له الجماعة « ذهب لينصرف ف جذب ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم فكان جرير رضي الله عنه إذا قام إلى السلعة يبيعها نظر عيوبها ثم خير قال إن شئت فخذ وإن شئت فاترك فقبل له إنك إذا فعلت ذلك لم ينفذ لك البيع قال إنا باعينا رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم » هكذا هو في القوت وهو متفق عليه .

(١٦٠٧) حديث : قال وائلة بن الأسقع : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لأحد يبيع بيعا إلا يبين ما فيه » أي من العيوب « ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا ويبينه » هكذا هو في القوت وفي لفظ يبيع شيئا إلا يبين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك والباقي سواء قال العراقي : رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد والبيهقي . اهـ . وهكذا هو في الجامع الكبير للسيوطي .

وقد قال عليه السلام : « البيعان إذا صدقا ونصحا بورك لهما في بيعهما وإذا كتما وكذبا نزعتم بركة بيعهما » (١٦٠٨).

وفى الحديث : « يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا فإذا تخاونا رفع يده عنهما » (١٦٠٩).

فلماذا لا يزيد مال من خيانة كما لا ينقص من صدقة ومن لا يعرف الزيادة والنقصان إلا بالميزان لم يصدق بهذا الحديث ومن عرف أن الدرهم الواحد قد يبارك فيه حتى يكون سببا لسعادة الإنسان في الدنيا والدين والآلاف المؤلفة قد ينزع الله البركة منها حتى تكون سببا لهلاك مالكها بحيث يتمنى الإفلاس منها ويراه أصلح له في بعض أحواله فيعرف معنى قولنا إن الخيانة لا تزيد في المال والصدقة لا تنقص منه .

والمعنى الثاني : الذي لا بد من اعتقاده ليطمئن له النصيح ويتيسر عليه أن يعلم أن ربح الآخرة وغناها خير من ربح الدنيا وأن فوائد أموال الدنيا تنقضي بانقضاء العمر وتبقى مظالمها وأوزارها فكيف يستجيز العاقل أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير والخير كله في سلامة الدين قال رسول الله ﷺ : « لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن الخلق سخط الله ما لم يؤثروا صفقة دنياهم على آخرتهم » (١٦١٠).

(١٦٠٨) حديث : قال عليه السلام : « البيعان إذا صدقا ونصحا بورك لهما في بيعهما وإذا كتما وكذبا نزعتم بركة بيعهما » قال العراقي : متفق عليه من حديث حكيم بن حزام . اهـ .

وقال مرتضى : وكذا رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي كلهم في البيوع ولفظهم « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما ».

(١٦٠٩) حديث : « يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا فإذا تخاونا رفع يده عنهما » هكذا فى القوت قال العراقي : رواه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح الإسناد .

(١٦١٠) حديث : قال رسول الله ﷺ : « لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن الخلق سخط الله ما لم يؤثروا صفقة دنياهم على آخرتهم » هكذا هو فى القوت وفى لفظ آخر « ما لم يبالوا ما نقص من دنياهم بسلامة دينهم فإذا فعلوا ذلك وقالوا لا إله إلا الله قال تعالى : كذبتم لستم بها صادقين » ولفظ القوت لستم بصادقين زاد وفى لفظ آخر ردت عليهم قال العراقي : رواه أبو يعلى والبيهقى فى الشعب من حديث أنس بسند ضعيف =

وفى لفظ آخر : « ما لم يبالوا ما نقص من دنياهم بسلامة دينهم فإذا فعلوا ذلك وقالوا لا إله إلا الله قال الله تعالى كذبتكم لستم بها صادقين » وفى حديث آخر : « من قال لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة قيل وما إخلاصه قال أن يحرزها عما حرم الله » (١٦١١).

وقال أيضا : « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » (١٦١٢).

= وفى رواية للترمذى الحكيم فى النوادر حتى إذا نزلوا بالمنزل الذى لا يبالون ما نقص من دينهم إذا سلمت لهم دنياهم الحديث للطبرانى فى الأوسط نحوه من حديث عائشة وهو ضعيف أيضا . اهـ .

قال مرتضى : وروى ابن النجار من حديث زيد بن أرقم بلفظ لا تزال لا إله إلا الله تحجب غضب الرب عن الناس ما لم يبالوا ما ذهب من دينهم إذا صلت لهم دنياهم فإذا قالوا قيل كذبتكم لستم من أهلها .

(١٦١١) حديث : « من قال لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة » هكذا فى النسخ كلها ولعل فى العبارة سقطا فإن صاحب القوت بعدما أورد الحديث الذى تقدم ذكر الروایتين ثم قال وفى لفظ آخر ردت عليهم ثم قال وروينا فى جزء آخر كأنه مفسر لحديث مجمل من قال لا إله إلا الله مخلصا دخل الجنة الحديث وذلك لأنه حديث مستقل ولا يقال قولهم وفى لفظ آخر إلا إذا كانت رواية أخرى فى ذلك الحديث بعينه ويكون المخرج واحدا وهما ليسا كذلك فتأمل « قيل وما إخلاصها قال أن تحجزه عما حرم الله » ولفظ القوت أن يهجر ما حرم الله عليه قال العراقى : رواه الطبرانى فى معجميه الكبير والأوسط من حديث زيد بن أرقم بإسناد حسن . اهـ .

قال مرتضى : والجملة الأولى من الحديث رواه البزار والطبرانى فى الأوسط من حديث أبى سعيد والبغوى والطبرانى أيضا فى الكبير من حديث أبى سعيد الخدرى هكذا اقتصرنا على هذه الجملة وروى الحكيم والطبرانى فى الكبير وأبو نعيم فى الحلية من حديث زيد بن أرقم الحديث بتمامه بلفظ أن تحجزه عن محارم الله ورواه الخطيب فى تاريخه من حديث أنس بلفظ قالوا يا رسول الله وما إخلاصها قال أن تحجزكم عن كل ما حرم الله عليكم .

(١٦١٢) حديث : قال ﷺ : « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » هكذا أورده صاحب القوت ولم يذكره العراقى وهو موجود فى سائر النسخ قال الطيبى من استحل ما حرم الله فقد كفر مطلقا فخص القرآن لعظمته وجلاله . اهـ . والحديث رواه الترمذى والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى السنن والبغوى من حديث صهيب وقال الترمذى إسناده قوى وكذلك ضعفه البغوى ورواه عبيد بن حميد من حديث أبى سعيد ووجدت بخط من نقل عن الحافظ ابن حجر فى هامش المغنى بعد أن استدركه على شيخه العراقى ما نصه ليس بحسن ففى إسناده الهيثم بن جمار ضعيف عن أبى داود وهو متهم عن زيد . اهـ .

ومن علم أن هذه الأمور قاذحة في إيمانه وأن إيمانه رأس ماله في تجارته في الآخرة لم يضع رأس ماله المعد لعمر لا آخر له بسبب ربح يتتبع به أياما معدودة وعن بعض التابعين أنه قال لو دخلت الجامع وهو غاص بأهله وقيل لى : من خير هؤلاء؟ لقلت : من أنصحهم لهم؟ فإذا قالوا هذا، قلت : هو خيرهم، ولو قيل لى من شرهم؟ قلت : من أغشهم لهم؟ فإذا قيل هذا، قلت : هو شرهم، والغش حرام فى البيوع والصنائع جميعا ولا ينبغى أن يتهاون الصانع بعمله على وجه لو عامله به غيره لما ارتضاه لنفسه بل ينبغى أن يحسن الصنعة ويحكمها ثم يبين عيبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخلص.

وسأل رجل حذاء بن سالم فقال كيف لى أن أسلم فى بيع النعال فقال أجعل الوجهين سواء ولا تفضل اليمنى على الأخرى وجود الخشو وليكن شيئا واحدا تاما وقارب بين الخرز أولا ولا تطبق إحدى النعلين على الأخرى ومن هذا الفن ما سئل عنه أحمد بن حنبل رحمه الله من الرفو بحيث لا يتبين قال يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل للرفاء إذا علم أنه يظهره أو أنه لا يريده للبيع فإن قلت فلا تتم المعاملة مهما وجب على الإنسان أن يذكر عيوب المبيع فأقول ليس كذلك إذ شرط التاجر أن لا يشتري للبيع إلا الجيد الذى يرتضيه لنفسه لو أمسكه ثم يقنع فى بيعه بربح يسير فيبارك الله له فيه ولا يحتاج إلى تلبيس وإنما تعذر هذا لأنهم لا يقنعون بالربح اليسير وليس يسلم الكثير إلا بتلبيس فمن تعود هذا لم يشتر المعيب فإن وقع فى يده معيب نادرا فليذكره وليقنع بقيمته . باع ابن سيرين شاة فقال للمشتري أبرأ إليك من عيب فيها إنها تقلب العلف برجلها وباع الحسن بن صالح جارية فقال للمشتري إنها تنخمت مرة عندنا دما فهكذا كانت سيرة أهل الدين فمن لا يقدر عليه فليترك المعاملة أو ليوطن نفسه على عذاب الآخرة .

الثالث : أن لا يكتم فى المقدار شيئا وذلك بتعديل الميزان والاحتياط فيه وفى الكيل فينبغى

أن يكيل كما يكتال قال الله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين : ١-٣) .

ولا يخلص من هذا إلا بأن يرجح إذا أعطى ويتقص إذا أخذ إذ العدل الحقيقي قلما يتصور فليستظهر بظهور الزيادة والنقصان فإن من استقصى حقه بكماله يوشك أن يتعدها وكان بعضهم يقول لا أشتري الويل من الله بحبة، فكان إذا أخذ نقص نصف حبة وإذا أعطى زاد حبة وكان يقول ويل لمن باع حبة بجنة عرضها السموات والأرض وما أخسر من باع طوبى بويل وإنما بالغوا في الاحتراز من هذا وشبهه لأنها مظالم لا يمكن التوبة منها إذ لا يعرف أصحاب الحبات حتى يجمعهم ويؤدي حقوقهم ولذلك « لما اشترى رسول الله ﷺ شيئا قال للوزان لما كان يزن ثمنه زن وأرجح » (١٦١٣).

ونظر فضيل إلى ابنه وهو يغسل دينارا يريد أن يصرفه ويزيل تكحيله وينقيه حتى لا يزيد وزنه بسبب ذلك فقال يا بتي فعلك هذا أفضل من حجتين وعشرين عمرة وقال بعض السلف عجبت للتاجر والبائع كيف ينجو يزن ويحلف بالنهار وينام بالليل، وقال سليمان عليه السلام لابنه يا بني كما تدخل الحبة بين الحجرين كذلك تدخل الخطيئة بين المتبايعين وصلى بعض الصالحين على مخث فقيل له إنه كان فاسقا فسكت فأعيد عليه فقال : كأنك قلت لى كان صاحب ميزانين يعطى بأحدهما ويأخذ بالآخر أشار به إلى أن فسقه مظلمة بينه وبين الله تعالى وهذا من مظالم العباد والمسامحة والعفو فيه أبعد

(١٦١٣) حديث : « لما اشترى رسول الله ﷺ شيئا كذا في القوت ويقال إنه سراويل للوزان لما كان يزن ثمنه زن وأرجح » بفتح الهمزة وكسر الجيم وفي الأوسط للطبراني والمسنَد لأبى يعلى أن الثمن كان أربعة دراهم قال العراقي : رواه أصحاب السنن والحاكم من حديث سويد بن قيس قال الترمذى حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم . اهـ .

وقال مرتضى : وكذلك رواه الطيالسى وأحمد والبخارى فى تاريخه والدارمى والطبرانى فى الكبير وابن حبان والعقلى عن سويد بن قيس العبدى بن مزاحم صحابى مشهور نزل الكوفة قال جلبت أنا ومخرمة العبدى بزا من هجر فأتينا به مكة فأتانا النبى ﷺ ونحن بمنى فاشتري منا سراويل وفى رواية فساومنا سراويل فبعناه منه فوزن ثمنه وثم وزان يزن بالأجر فقال يا وزان زن وأرجح ورواه الطبرانى فى الكبير أيضا من حديث مخرمة العبدى وقال الحافظ فى الإصابة سويد بن قيس العبدى صحابى روى عنه سماك بن حرب أن النبى ﷺ اشترى من رجل سراويل أخرجه أصحاب السنن واختلف فيه على سماك ففيه اضطراب قال وفى سنده المسيب بن واضح . اهـ . وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات فلم يصب وقد رد عليه السيوطى وغيره .

والتشديد في أمر الميزان عظيم والخلاص منه يحصل بحبة ونصف حبة وفي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن باللسان ولا تخسروا الميزان أي لسان الميزان فإن النقصان والرجحان يظهر بميله .

وبالجملة كل من يتصف لنفسه من غيره ولو في كلمة ولا ينصف بمثل ما يتصف فهو داخل تحت قوله تعالى : ﴿وَلِلْمُطَفِّينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا كُنُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (المطففين : ١ ، ٢) ، الآيات فإن تحريم ذلك في المكيل ليس لكونه مكيلا بل لكونه أمرا مقصودا ترك العدل والنصفة فيه فهو جار في جميع الأعمال فصاحب الميزان في خطر الويل وكل مكلف فهو صاحب موازين في أفعاله وأقواله وخطراته فالويل له إن عدل عن العدل ومال عن الاستقامة ولولا تعذر هذا واستحالته لما ورد قوله تعالى : ﴿وَإِنْ قُمْكُمْ إِلَّا وِارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (مريم : ٧١) .

فلا ينفك عبد ليس معصوما عن الميل عن الاستقامة إلا أن درجات الميل تتفاوت تفاوتاً عظيماً فلذلك تتفاوت مدة مقامهم في النار إلى أوان الخلاص حتى لا يبقى بعضهم إلا بقدر تحلة القسم ويبقى بعضهم ألفاً وألوف سنين فنسأل الله تعالى أن يقربنا من الاستقامة والعدل فإن الاشتداد على متن الصراط المستقيم من غير ميل عنه غير مطموع فيه فإنه أدق من الشعرة وأحد من السيف ولولاه لكان المستقيم عليه لا يقدر على جواز الصراط الممدود على متن النار الذي من صفته أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف ويقدر الاستقامة على هذا الصراط المستقيم يخف العبد يوم القيامة على الصراط وكل من خلط تراباً أو غيره ثم كاله فهو من المطففين في الكيل وكل قصاب وزن مع اللحم عظماً لم تجر العادة بمثله فهو من المطففين في الوزن ، وقس على هذا سائر التقديرات حتى في الذرع الذي يتعاطاه البزاز فإنه إذا اشترى أرسل الثوب في وقت الذرع ولم يمهده مداً وإذا باعه مده في الذرع ليظهر تفاوتاً في القدر فكل ذلك من التطفيف المعرض صاحبه للويل .

الرابع: أن يصدق في سعر الوقت ولا يخفى منه شيئاً فقد نهى « رسول الله ﷺ » عن تلقي الركبان « (١٦١٤) .

ونهى عن النجش أما تلقي الركبان فهو أن يستقبل الرفقة ويتلقى المتاع ويكذب في سعر البلد فقد قال ﷺ: « لا تتلقوا الركبان ومن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق » (١٦١٥) .

وهذا الشراء منعقد ولكنه إن ظهر كذبه ثبت للبائع الخيار وإن كان صادقاً ففي الخيار خلاف لتعارض عموم الخبر مع زوال التلبس « ونهى أيضاً أن يبيع حاضر لباد » (١٦١٦) .

(١٦١٤) حديث: « نهى النبي ﷺ عن تلقي الركبان » قال العراقي: متفق عليه من حديث ابن عباس وأبي هريرة .

وقال مرتضى: وروي الترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود نهى عن تلقي البيوع وزوى ابن ماجه من حديث ابن عمر نهى عن تلقي الجلب وروى البيهقي من حديث علي نهى عن الحكرة بالبلد وعن التلقي . . . الحديث .

(١٦١٥) حديث: قال ﷺ: « لا تلقوا الركبان ومن فعل ذلك فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق » وعبارة الرافعي ففي الخبر لا تلقوا الركبان للبيع وفي بعض الروايات فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق قال الحافظ في تخريجه رواه مسلم من حديث أبي هريرة لكن حكى ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه أوماً إلى أن هذه الزيادة مدرجة وتحتاج إلى تحرير . اهـ .

وقال مرتضى: وهناك رواية أخرى لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه شيئاً فإذا أتى به السوق فهو بالخيار قال المناوي في شرح الجامع كذا رواه في البيوع المنهية عن أبي هريرة . اهـ .

وقال مرتضى: وكذا رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه شيئاً فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وعند البخاري وأبي داود والنسائي لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض الحديث وعند البخاري ومسلم من حديث ابن عباس لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد وعند أحمد والطبراني في الكبير لا تلقوا الأجلاب قبل أن يأتي سوقها .

(١٦١٦) حديث: « نهى ﷺ أن يبيع حاضر لباد » قال العراقي: متفق عليه من حديث ابن عباس وأبي هريرة وأنس . اهـ .

وهو أن يقدم البدوى البلد ومعه قوت يريد أن يتسارع إلى بيعه فيقول له الحضري
اتركه عندي حتى أغالى في ثمنه وانتظر ارتفاع سعره وهذا فى القوت محرم وفى سائر
السلع خلاف والأظهر تحريمه لعموم النهى ولأنه تأخير للتضييق على الناس على الجملة
من غير فائدة للفضولى المضيق « ونهى رسول الله ﷺ عن النجش » (١٦١٧)

وهو أن يتقدم إلى البائع بين يدي الراغب المشتري ويطلب السلعة بزيادة وهو لا
يريدها وإنما يريد تحريك رغبة المشتري فيها فهذا إن لم تجر مواطأة مع البائع فهو فعل
حرام من صاحبه والبيع منعقد وإن جرى مواطأة ففى ثبوت الخيار خلاف والأولى
إثبات الخيار لأنه تغرير بفعل مضاهى التغرير فى المصرة وتلقى الركبان فهذه المناهى
تدل على أنه لا يجوز أن يلبس على البائع والمشتري فى سعر الوقت ويكتم منه أمراً لو
علمه لما أقدم على العقد ففعل هذا من الغش الحرام المضاد للنصح الواجب فقد حكي
عن رجل من التابعين أنه كان بالبصرة وله غلام بالسوس يجهز إليه السكر فكتب إليه

= وقال مرتضى : أما لفظ حديث ابن عباس عند الشيخين لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر
لباد فليل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار وهكذا رواه أحمد
أيضاً وأما لفظ حديث أبى هريرة عندهما لا يبيع حاضر لباد ولا يتناجشوا الحديث وكذلك
رواه عبد الرزاق والترمذى والنسائى وابن ماجه وأما لفظ حديث أنس عند أبى داود والنسائى
وأبى يعلى لا يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه وقد روى ذلك عن جماعة من الصحابة
فعند الطبرانى فى الكبير من حديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد ولا يشتري له رواه الشيخان
والنسائى مقتصرين على الجملة الأولى وعنده أيضاً لا يبيع حاضر لباد ولا تستقبلوا الجلب
ورواه الشافعى والبيهقى مما حدثه لا يبيع حاضر لباد وعند الطبرانى فى الكبير وأحمد من
حديث سمرة لا يبيع حاضر لباد ورواه كذلك الطحاوى من حديث أبى سعيد وفى حديث
جابر لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض رواه أحمد ومسلم وأبو
داود ويروى لجابر أيضاً نهينا أن يبيع حاضر لباد وأن كان أخاه لأبيه وأمه رواه أحمد
والبخارى ومسلم .

(١٦١٧) حديث : « نهى ﷺ عن النجش » قال العراقي : متفق عليه من حديث ابن عمر وأبى
هريرة . اهـ .

وقال مرتضى : وكذلك رواه أحمد والنسائى وابن ماجه وعند أحمد والشيخين من
حديث أبى هريرة نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا .

غلامه إن قصب السكر قد أصابته آفة في هذه السنة فاشتر السكر قال فاشترى سكرًا كثيرًا فلما جاء وقته ربح فيه ثلاثين ألفًا فانصرف إلى منزله فأفكر ليلته وقال ربحت ثلاثين ألفًا وخسرت نصح رجل من المسلمين فلما أصبح غدا إلى بائع السكر فدفع إليه ثلاثين ألفًا وقال بارك الله لك فيها فقال ومن أين صارت لى فقال إنى كتمتكَ حقيقة الحال وكان السكر قد غلا فى ذلك الوقت فقال : رحمك الله قد أعلمتنى الآن وقد طيبتها لك قال فرجع بها إلى منزله وتفكر وبات ساهرا وقال ما نصحتة فلعله استحيا منى فتركها لى فبكر إليه من الغد وقال عافاك الله خذ مالك إليك فهو أطيب لقلبي فأخذ منه ثلاثين ألفًا .

فهذه الأخبار فى المناهى والحكايات تدل على أنه ليس له أن يغتنم فرصة وينتهز غفلة صاحب المتاع ويخفى من البائع غلاء السعر أو من المشتري تراجع الأسعار فإن فعل ذلك كان ظالما تاركا للعدل والنصح للمسلمين ومهما باع مرابحة بأن يقول بعت بما قام على أو بما اشتريته فعليه أن يصدق ثم يجب عليه أن يخبر بما حدث بعد العقد من عيب أو نقصان ولو اشترى إلى أجل وجب ذكره ولو اشترى مسامحة من صديقه أو ولده يجب ذكره لأن المعامل يعول على عادته فى الاستقصاء أنه لا يترك النظر لنفسه فإذا تركه بسبب من الأسباب فيجب إخباره إذ الاعتماد فيه على أمانته .

الباب الرابع

فى الإحسان فى المعاملة

وقد أمر الله تعالى بالعدل والإحسان جميعاً والعدل سبب النجاة فقط وهو يجرى من التجارة مجرى رأس المال والإحسان سبب الفوز ونيل السعادة وهو يجرى من التجارة مجرى الربح ولا يعد من العقلاء من قنع فى معاملات الدنيا برأس المال فكذا فى معاملات الآخرة ولا ينبغى للمتدين أن يقتصر على العدل واجتناب الظلم ويدع أبواب الإحسان وقد قال الله: ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (القصص : ٧٧).

وقال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل : ٩٠).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْحَسَنِينَ﴾ (الأعراف : ٥٦).

ونعنى بالإحسان فعل ما ينتفع به المعامل وهو غير واجب عليه ولكنه تفضل منه فإن الواجب يدخل فى باب العدل وترك الظلم وقد ذكرناه وتناول رتبة الإحسان بواحدة من ستة أمور :

الأول : فى المغالبة فىنبغى أن لا يغبن صاحبه بما لا يتغابن به فى العادة فأما أصل المغالبة فمأذون فيه لأن البيع للربح ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما ولكن يراعى فيه التقريب فإن بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد إما لشدة رغبته أو لشدة حاجته فى الحال إليه فىنبغى أن يمتنع من قبوله فذلك من الإحسان ومهما لم يكن تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظلماً وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار ولسنا نرى ذلك ولكن من الإحسان أن يحط ذلك الغبن . يروى أنه كان عند يونس بن عبيد

حلل مختلفة الإثمان ضرب قيمة كل حلة منها أربعمئة وضرب كل حلة قيمتها مائتان فمر إلى الصلاة وخلف ابن أخيه في الدكان فجاء إعرابي وطلب حلة بأربعمئة فعرض عليه من حلل المائتين فاستحسنها ورضيها فاشتراها فمشى بها وهي على يديه فاستقبله يونس فعرف حلته فقال للأعرابي بكم اشتريت فقال بأربعمئة فقال لا تساوى أكثر من مائتين فارجع حتى تردها فقال : هذه تساوى في بلدنا خمسمئة وأنا ارتضيتهما فقال له يونس : انصرف إن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها ثم رده إلى الدكان ورد عليه مائتي درهم وخاصم ابن أخيه في ذلك وقاتله وقال أما استحييت أما اتقيت الله تربح مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين فقال والله ما أخذها إلا وهو راض بها قال فألا رضيت له بما ترضاه لنفسك .

وهذا إن كان فيه إخفاء سعر وتلبس فهو من باب الظلم وقد سبق وفي الحديث :
« غبن المترسل حرام » (١٦١٨) .

كان الزبير بن عدى يقول أدركت ثمانية عشر من الصحابة ما منهم أحد يحسن يشتري لحما بدرهم فغبن مثل هؤلاء المترسلين ظلم وإن كان من غير تلبس فهو من ترك الإحسان وقلما يتم هذا إلا بنوع تلبس وإخفاء سعر الوقت وإنما الإحسان المحض ما نقل عن السرى السقطى أنه اشترى كرلوز بستين ديناراً وكتب في روزنامه ثلاثة

(١٦١٨) حديث : « غبن المترسل حرام » هكذا هو في القوت قال العراقي : رواه الطبرانى من حديث أبى إمامة بسند ضعيف والبيهقى من حديث جابر بسند جيد وقال ربا بدل حرام . اهـ .

وقال مرتضى : رواه الطبرانى وأبو نعيم في الحلية من طريق موسى بن عمير عن مكحول عن أبى إمامة رفعه أيما مؤمن ترسل إلى مؤمن فغبنه كان غبنه ذلك ربا هذا لفظ الحرث بن عبد الله عن محمد بن عبيد عن موسى بن عمير ورواه الطبرانى عن أحمد بن خليد عن أبى توبة عن موسى بن عمير بلفظ غبن المترسل حرام وموسى بن عمير القرشى كذبه أبو حاتم وغيره قال الهيثمى فيه موسى بن عمير الأعمى وهو ضعيف جدا قال البخارى ولكن له شاهد وكأنه يعنى به حديث جابر وقد رواه البيهقى أيضا عن أنس وعن على .

دنائير ربحه وكأنه رأى أن يربح على العشرة نصف دينار فصار اللوز بتسعين فأتاه الدلال وطلب اللوز فقال: خذه، قال: بكم، فقال: بثلاثة، فقال: الدلال وكان من الصالحين فقد صار اللوز بتسعين فقال السرى قد عقدت عقداً لا أحله لست أبيعه إلا بثلاثة وستين فقال الدلال وأنا عقدت بيني وبين الله أن لا أغش مسلماً لست آخذ منك إلا بتسعين قال فلا الدلال اشترى منه ولا السرى باعه فهذا محض الإحسان من الجانبين فإنه مع العلم بحقيقة الحال وروي عن محمد بن المنكدر أنه كان له شقق بعضها بخمسة وبعضها بعشرة فباع في غيبته غلامه شقة من الخمسيات بعشرة فلما عرف لم يزل يطلب ذلك الأعرابي المشتري طول النهار حتى وجده فقال له: إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوى خمسة بعشرة فقال يا هذا قد رضيت فقال وإن رضيت فإننا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا فاختر إحدى ثلاث خصال: إما أن تأخذ شقة من العشريات بدراهمك وأما إن نرد عليك خمسة وأما أن ترد شقتنا وتأخذ دراهمك فقال أعطني خمسة فرد عليه خمسة وانصرف الأعرابي يسأل ويقول من هذا الشيخ فقيل له هذا محمد بن المنكدر فقال لا إله إلا الله هذا الذى نستسقى به فى البوادي إذا قحطنا فهذا إحسان فى أن لا يربح على العشرة إلا نصفاً أو واحداً على ما جرت به العادة فى مثل ذلك المتاع فى ذلك المكان ومن قنع بربح قليل كثرت معاملاته واستفاد من تكررها ربها كثيراً وبه تظهر البركة .

كان على عليه السلام يدور فى سوق الكوفة بالدرة ويقول معاشر التجار خذوا الحق وأعطوا الحق تسلموا لا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيرة .

قيل لعبد الرحمن بن عوف عليه السلام ما سبب يسارك؟ قال: ثلاث؛ ما رددت ربها قط ولا طلب منى حيوان فأخرت بيعه ولا بعث بنسيئة، ويقال إنه باع ألف ناقة فما ربح إلا عقلها باع كل عقل بدرهم فربحه فيها ألفاً وربح من نفقته عليها ليومه ألفاً .

الثانى : فى احتمال الغبن والمشتري إن اشترى طعاماً من ضعيف أو شيئاً من فقير فلا بأس أن يحتمل الغبن ويتساهل ويكون منه محسناً وداخلاً فى قوله عليه السلام : «رحم

الله امرأ سهل البيع سهل الشراء « فأما إذا اشترى من غنى تاجر يطلب الربح زيادة على حاجته فاحتمال الغبن منه ليس محموداً بل هو تضييع مال من غير أجر ولا حمد فقد ورد في حديث من طريق أهل البيت : « المغبون في الشراء لا محمود ولا مأجور » (١٦١٩) .

وكان إياس بن معاوية بن قرّة قاضي البصرة وكان من عقلاء التابعين يقول لست بخب والخب لا يغبنني ولا يغبن ابن سيرين ولكن يغبن الحسن ويغبن أبي يعنى معاوية ابن قرّة والكمال في أن لا يغبن ولا يغبن كما وصف بعضهم عمر رضي الله عنه فقال كان أكرم من أن يخذع وأعقل من أن يُخذع وكان الحسن والحسين وغيرهما من خيار السلف يستقصون في الشراء ثم يهبون مع ذلك الجزيل من المال فليل لبعضهم تستقصى في شرائك على اليسير ثم تهب الكثير ولا تبالي فقال إن الواهب يعطى فضله وإن المغبون يغبن عقله وقال بعضهم إنما أغبن عقلي وبصري فلا أمكن الغابن منه وإذا وهبت أعطى لله ولا أستكثر منه شيئاً .

(١٦١٩) حديث : « من طريق أهل البيت المغبون لا محمود ولا مأجور » أى لكونه لم يحتسب بما زاد على قيمته فيؤجر ولم يتحمد إلى بائعه فيحمد لكنه استرسل في وقت المبايعة فاستغبن فغبن فلم يقع عند البائع موقع المعروف فيحمد بل رجع لنفسه فقال خدعته فذهب الحمد ولم يحتسب فذهب الأجر قال العراقي : رواه الترمذى الحكيم فى النوادر من رواية عبيد الله بن الحسن عن أبيه عن جده ورواه أبو يعلى من حديث الحسين بن على يرفعه قال الذهبى هو منكر . اهـ .

قال مرتضى : فى مسند أبى يعلى قال أبو هاشم كنت أحمل متاعاً إلى الحسين فيماكنى فيه فلعلى لا أقوم من عنده حتى يهب عامته فقلت له فى ذلك : فقال : حدثنى أبى يرفع الحديث إلى النبى ﷺ فذكره قال الذهبى وأبو هاشم لا يعرف وقد اضطرب فمرة عن الحسن ومرة عن الحسين . اهـ . ورواه الطبرانى فى الكبير عن الحسن بن على قال الهيثمى فيه محمد بن هشام ضعيف ورواه الخطيب فى تاريخه عن على وفيه أحمد بن طاهر البغدادى ضعيف وأورده الديلمى فى الفردوس بلفظ أنانى جبريل فقال يا محمد ماكنى عن درهمك فإن المغبون لا محمود ولا مأجور والحاصل أن طرق هذا الحديث كلها ترجع إلى أهل البيت ووقع فى بعض نسخ الكتاب المغبون فى الشراء وهذه الزيادة ليست فى نسخة العراقى ولا فى القوت ولا عند المخرجين المذكورين .

الثالث : فى استيفاء الثمن وسائر الديون والإحسان فيه مرة بالمسامحة وحط البعض ومرة بالإهمال والتأخير ومرة بالمساهلة فى طلب جودة النقد وكل ذلك مندوب إليه ومحثوث عليه قال النبى ﷺ : « رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء سهل القضاء سهل الاقتضاء » (١٦٢٠).

فليغتتم دعاء الرسول ﷺ وقال ﷺ : « اسمح يسمع لك » (١٦٢١).

(١٦٢٠) حديث : قال ﷺ : « رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء سهل القضاء سهل الاقتضاء ».

قال مرتضى : رواه البخارى من حديث جابر .

(١٦٢١) حديث : قال ﷺ : « أسمع يسمع لك » قال العراقى : رواه الطبرانى من حديث ابن عباس رجاله ثقات . اهـ . وقال الحافظ السخاوى فى المقاصد رواه أحمد والطبرانى فى الصغير والعسكرى كلهم من جهة الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس رفعه بهذا ورجاله ثقات ورواه تمام فى فوائده من حديث حفص بن غياث عن ابن جريج فى حديث طويل بل رواه من حديث ابن عياش عن ابن جريج وقال إنه خطأ من راويه والصواب الوليد لا ابن عياش وقد أفرد الحافظ أبو محمد بن الأکفانى طريقه وحسنه العراقى ولم يصب من حكم عليه بالوضع . اهـ .

وقال مرتضى : قال أبو بكر الخطيب حدثنا عبد العزيز بن على الأزجر حدثنا أبو المفضل محمد بن عبيد الله قال سمعت حفص بن عمر الحافظ باردبيل وذكرت له هذا الحديث فقال سمعت أبا حاتم الرازى يقول لم يرو هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا ابن عباس ولا عنه إلا عطاء ولا عنه إلا ابن جريج ولا عنه أحد علمته إلا الوليد بن مسلم وهو من ثقات المسلمين وأفاضلهم ورواه الخطيب أيضا من غير هذا الوجه فقال وأخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد القزوينى أخبرنا على بن إبراهيم بن سلمة القطان حدثنا أبو حاتم الرازى فساقه .

قال مرتضى : وقد حمل الناس هذا الحديث عن الوليد بن مسلم وهم كثيرون منهم هشام بن عمار ومحمود بن خالد السلمى والحسن بن عبد الله بن الحكم وسليمان بن عبد الله بن بنت شرجيل وعمر بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار وحيوة بن شريح الحمصى ويسمى أبا طالب الأكاف ورواه عن هشام بن عمار خلق كثير منهم أبو العباس أحمد بن عامر بن المعمر الأزدى وسعد بن محمد البيروتى وأبو محمد عبد الرحمن بن السامدى والباغندى وجعفر بن أحمد بن عاصم بن الرواس وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن عرف بابن دحيم وقد رواه الطبرانى من طريق عمر بن عثمان فقال حدثنا يحيى بن على بن =

وقال ﷺ : « من أنظر معسرا أو ترك له حاسبه الله حسابا يسيرا - وفي لفظ آخر - أظله الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » (١٦٢٢).

هاشم الكتاني حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا الوليد بن مسلم فساقه ورواه ابن الأكفاني في جزئه عن أبي طالب الزنجاني عن علي بن محمد السلمي عن عبد الوهاب بن الحسن عن ابن جوصا عن عمرو بن عثمان وقد رواه الخطيب من طريق الطبراني وابن جوصا وقال تمام في فوائده حدثنا أبي حدثنا أبو محمد السمناني بالرى حدثنا يوسف بن موسى حدثنا حفص ابن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فساقه ورواه أيضا عن الحسن بن علي الجلي عن محمد بن أحمد الرافقي عن محمد بن أبي يعقوب عن يوسف بن موسى ورواه تمام الرازي أيضا عن أبي الحسن بن حذلم عن البيروقي عن الوليد بن مسلم ورواه أيضا عن أبي زرعة البصري عن جعفر بن أحمد عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم ورواه أيضا عن محمد بن إبراهيم بن مروان عن أبي أيوب سليمان بن أيوب بن حزم عن ابن بنت شرحبيل عن الوليد بن مسلم ورواه ابن عساكر في تاريخه فقال أخبرنا أبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل بن مطكود أخبرنا جدي أخبرنا أبو علي الأهوازي أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله البزار أخبرنا القاضي أبو الحسن بن حذلم أخبرني البيروقي عن الوليد بن مسلم فساقه ورواه الإمام أحمد عن شيخه مهدي بن جعفر الرملي وقد وثقه ابن معين عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن عطاء مرسلا بلفظ اسمحوا يسمح لكم قال ابن الأكفاني أخبرنا أبو طالب الزنجاني أخبرنا أبو الفرج الغزال أخبرنا أبو يعقوب بانتقاء الدارقطني حدثنا جدي الحسن بن سفيان حدثنا أبو خالد يزيد بن صالح حدثنا خارجة عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ قال اسمحوا يسمح لكم وخارجة هذا هو ابن مصعب الخراساني السرخي الضبعي يكنى أبا الحجاج وقد روى هذا الحديث مرفوعا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواها ابن الأكفاني في جزئه بسنده إلى ابن عياش قال حدثنا عبيد الله بن عمرو بن دينار السلمي عن أبي الطفيل عن أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول اسمح يسمح لك وقد ألفت في تخريج هذا الحديث جزأ جمعت فيه سائر طرقه مما أوردها ابن الأكفاني مع زيادة عليه حاصله ما ذكرته هنا وهو أول جزء خرجته فيما علمت في شهور سنة ١١٧٢ من طريق شيخنا المرحوم محمد بن سالم الحفني لغرض عرض والله تعالى يسامح عنا أجمعين . آمين .

(١٦٢٢) حديث : قال ﷺ : « من أنظر معسرا أو ترك له حاسبه الله حسابا يسيرا » وفي لفظ آخر « أظله الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » وقد ذكر المصنف في روايتين في الحديث تبعا لصاحب القوت قال العراقي : رواه مسلم باللفظ الثاني من حديث أبي اليسر كعب بن عمرو . اهـ .

« وذكر رسول الله ﷺ رجلاً كان مسرفاً على نفسه خوسب فلم يوجد له حسنة فقبل له هل عملت خيراً قط فقال لا إلا أنني كنت رجلاً أداين الناس فأقول لفتيانى سامحوا الموسر وانظروا المعسر - وفى لفظ آخر وتجاوزوا عن المعسر - فقال الله تعالى نحن أحق بذلك منك فتجاوز الله عنه وغفر له » (١٦٢٣)

وقال ﷺ : « من أقرض ديناراً إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله فإذا حل الأجل فأنظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة » (١٦٢٤)

وقال مرتضى : رواه مسلم في حديث طويل وكذا الإمام أحمد وابن ماجه فى الأحكام وابن حبان فى الصحيح وأبو نعيم فى المستخرج بلفظ من أنظر معسراً أو وضع عنه وعند أبى نعيم وابن حبان أو وضع عنه أظله الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ورواه كذلك ابن منده عن سمرة بن ربيعة العدوانى ورواه الطبرانى فى الكبير عن أبى الدرداء ورواه أحمد عن ابن عباس بلفظ من أنظر معسراً أو وضع وقاه الله من فيح جهنم الحديث ورواه أحمد والترمذى وقال حسن صحيح غريب عن أبى هريرة بلفظ من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ورواه الطبرانى فى الكبير عن كعب بن عجرة بلفظ من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ورواه ابن النجار فى تاريخه عن أبى اليسر من أنظر معسراً أو ودع له كان فى ظل الله أو فى كنف الله يوم القيامة .

(١٦٢٣) حديث : « ذكر رسول الله ﷺ رجلاً كان مسرفاً على نفسه فلم توجد له حسنة فقبل له هل عملت خيراً قط فقال لا إلا أنني كنت رجلاً أداين الناس فأقول لفتيانى سامحوا الموسر وانظروا المعسر » وفى لفظ وتجاوزوا عن المعسر « فقال الله تعالى نحن أحق بذلك منك فتجاوز عنه وغفر له » هكذا هو فى القوت **قال العراقى :** رواه مسلم من حديث أبى مسعود الأنصارى وهو متفق عليه بنحوه من حديث أبى حذيفة . اهـ .

وقال مرتضى : وأحمد والشيخين والنسائى وابن حبان من حديث أبى هريرة بلفظ كان رجل يداين الناس فكان يقول لفتاه إذا أتيت معسراً فتجاوز عنه لعل الله أن يتجاوز عنا فلقى الله فتجاوز عنه وفى لفظ كان رجل تاجراً وفى آخر كان رجل لم يعمل خيراً قط وكان يداين الناس .

(١٦٢٤) حديث : **قال ﷺ :** « من أقرض ديناراً إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله فإذا وصل الأجل فأنظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة » هكذا هو فى القوت **قال العراقى :** رواه ابن ماجه من حديث بريدة من أنظر معسراً كان له مثله كل يوم صدقة ومن أنظره بعد =

وقد كان من السلف من لا يحب أن يقضى غريمه الدين لأجل هذا الخبر حتى يكون كالمصدق بجميعه في كل يوم .

وقال عليه السلام : « رأيت على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانى عشرة فقيل فى معناه إن الصدقة تقع فى يد المحتاج وغير المحتاج ولا يتحمل ذل الاستقراض إلا محتاج » (١٦٢٥) .

= أجله كان له مثله فى كل يوم صدقة وسنده ضعيف ورواه أحمد والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين . اهـ .

وقال مرتضى : وفى بعض ألفاظه فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين فإذا حل الدين فانظره فله بكل يوم مثلاً صدقة قال الدميرى انفرد به ابن ماجه بسند ضعيف وقال الذهبى فى المذهب إسناده صالح وقال الهيثمى رجال أحمد رجال الصحيح وقد رواه كذلك أبو يعلى والطبرانى فى الكبير والبيهقى والعقلى كلهم من طريق سليمان بن بريدة عن أبيه .

(١٦٢٥) حديث : قال عليه السلام : « رأيت على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانى عشر فقيل فى معنى ذلك أن الصدقة قد تقع فى يد المحتاج وغير المحتاج ولا يتحمل ذل الاستقراض إلا محتاج » . قال العراقى : رواه ابن ماجه من حديث أنس بإسناد ضعيف . اهـ . وقال الحافظ ابن حجر قد تكلم عليه الحكيم الترمذى كلاما حسنا . اهـ .

وقال مرتضى : رواه الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول وأبو نعيم فى الحلية والبيهقى فى السنن كلهم من حديث أنس بلفظ رأيت ليلة أسرى بى على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانى عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة ورواه أبو داود الطيالسى والحكيم أيضا من حديث أبى أمامة بلفظ رأيت على باب الجنة مكتوبا القرض بثمانى عشر والصدقة بعشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أعظم أجرا قال لأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج وربما وقعت الصدقة فى يد غنى قال الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول عقيب إirاده لهذين الحديثين ما نصه معناه أن المتصدق حسب له الدرهم الواحد بعشرة فدرهم صدقته وتسعة زيادة والقرض ضوعف له فيه فدرهم قرضه والتسعة مضاعفة فهو ثمانية عشر والدرهم القرض لم يحسب له لأنه يرجع إليه فبقى التضييع فقط وهو ثمانية عشر والصدقة لم يرجع إليه الدرهم فصارت له عشرة بما أعطاه . اهـ . وهذا هو الذى أشار إليه الحافظ بأنه تكلم عليه بكلام حسن ثم إن قول العراقى سند ضعيف أى فى سند ابن ماجه خالد بن يزيد قال فيه أحمد ليس بشئ وقال النسائى ليس بثقة ولكن قال الذهبى فى الديوان بعد ذكره هذا القول ووثقه غيره وقال ابن الجوزى هو حديث لا يصح أى نظرا إلى حال خالد المذكور وقد عرفت اختلاف القول فيه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نُورُ الْيَقِينِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ إِيحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ

إحياء علوم الدين للإمام الغزالي موسوعة إسلامية كبرى لا يستغنى عنها كل مسلم
فقد جمع فيه الإمام الغزالي أمور الإسلام على أربعة كتب : العبادات ، والمعاملات ،
والمهلكات ، والمنجيات ، فأجاد وأفاد .

وقد أورد الإمام الغزالي آلاف الأحاديث كانت مصدراً لآرائه بعد كتاب الله ، أتى بها
محذوفة الأسانيد .

وقد عني الحافظ العراقي بتخريج بعض الأحاديث وتعقب مصدرها ، ثم جاء السيد
محمد الزبيدي الشهير بمرتضى فاستكمل عمل الحافظ العراقي وتعقب بعض الأحاديث التي
لم يجد لها الحافظ العراقي أصلاً فذكر لها أصولاً تقرئها وتنقلها من الضعف إلى القوة وذلك
بالرجوع إلى أمهات كتب الحفاظ .

ولقد قام شيخ المحدثين في عصره فضيلة الشيخ محمد الحافظ التجاني بمراجعة
تخريجي الحافظ العراقي والسيد مرتضى الزبيدي ورأى جمعتهما في كتاب واحد وهو أحد
أعماله الجليلة المتعددة كترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وذخائر المواريث في الدلالة
على مواضع الحديث للنايلسي ... وغيرها من أعمال لم يقصد بها إلا وجه الله عز وجل .

اتفق جمهور العلماء على أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال لأنها مأمور
بها أمراً عاماً ولا تصطدم بعقيدة ولا بأصل من الأصول ولا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ، وقد
يسوق العلماء الأحاديث الضعيفة بجوار الحديث الحسن أو الصحيح ليزداد السند به قوة وهذا
معروف في فن الحديث .

بمشيئة الله تعالى ستألي « دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع » نشره في أعداد متتابعة .

والله ولي التوفيق ،

هاني غريب .